الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

التّقرير السنوي لأداء مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2022

أفريل 2023

الفـــهـــــــــــــــــرس

المحور الأوّل: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1-ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة.....1

2–نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....7

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

I. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

1- نتائج أداء البرنامج.....13

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....21

II. برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

3- نتائج أداء البرنامج.....25

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....31

III- برنامج المياه

4- نتائج أداء البرنامج.....35

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....45

IV- برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

5- نتائج أداء البرنامج.....49

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....59

V- برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

6- نتائج أداء البرنامج.....62

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....70

VI- برنامج القيادة والمساندة

7- نتائج أداء البرنامج.....79

1- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....83

المحور الأوّل

تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1- ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة :

حدّدت مهمة الفلاحة سياساتها التنموية على الملائمة التحديات الاقتصادية والاستحقاقات الاجتماعية مع ضمان التوازنات البيئية في ضل التغيرات المناخية وذلك بهدف تحقيق تنمية مستديمة وتوفير ظروف عيش مرضية لكافة المواطنين بتحقيق الهدفين الإستراتيجيين : الأمن الغذائي والأمن المائي مع إدخال تحسينات مستدامة على مستوى معيشة السكان بالحد من الفقر انطلاقا من تحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية هامة للقطاع الفلاحي بجميع منظوماته الفلاحية حتى يكون قاطرة للتمكين الاقتصادي يؤمن دخلا مجزيا للفلاح والبحار ويحافظ على استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة.

وقد اتسمت سنة 2022 بتواصل آثار جائحة كوفيد 19 الاقتصادية والاجتماعية والتي عمقتها الحرب الروسية الأوكرانية حيث سجل ارتفاعا كبيرا في أسعار الطاقة وشح المواد الأساسية في الأسواق العالمية نتج عنه ارتفاع غير مسبوق في أسعار الحبوب ومدخلات الإنتاج الفلاحي. وقد تزامن هذا الظرف العالمي الصعب مع تواصل الجفاف للموسم الثالث على التوالي ببلادنا مما أدى إلى تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي الوطني وتوازن المنظومات الفلاحية وخاصة قطاع تربية الماشية باعتباره يعتمد بنسبة كبيرة على الأعلاف الموردة كما تعمق عجز الميزان التجاري الغذائي نتيجة الارتفاع غير المسبوق لواردات الحبوب والزيوت النباتية والسكر رغم تحسن إنتاج قطاعي الحبوب وزيت الزيتون، حيث بلغت سنة 2022 القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري حوالي 14667 مليون دينار بالأسعار الجارية، بنسبة النمو قدرت بـ1.4 % مقابل نسبة نمو سلبية بلغت 1.2 % خلال سنة 2021 ويعود التحسن النسبي في نتائج القطاع إلى ارتفاع إنتاج الزيتون بنسبة 71 % بالإضافة إلى تطور مستوى إنتاج الحبوب في حدود 9%.

ولدعم قدرة القطاع الفلاحي على الصمود والتأقلم ومواجهة الأزمات المتعددة الأبعاد والحد من تداعياتها الاقتصادية والمالية على توازن المنظومات الفلاحية الإستراتيجية، تم اعتماد عدد من الإجراءات الظرفية لضمان سير المواسم الفلاحية ومواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التنموية، حيث تميزت سنة 2022 بإعداد المخطط التنموي للفترة 2023-2025 بعد تحديد التوجهات الإستراتيجية للقطاع الفلاحي في أفق سنة 2035 ، حيث ساهمت فرق عمل متنوعة ومتعددة

الاختصاصات في بلورة تصور لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي على المدى البعيد في إطار رؤية شاملة ودامجة بيانها "فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي" . وترتكز على أربعة محاور إستراتيجية كبرى وهي :

المحور الاستراتيجي 1 :النهوض بالإنتاج والإنتاجية مع ضمان الجودة ودفع الاستثمار

المحور الاستراتيجي 2 :إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الإندماج مع إطار مؤسساتي ملائم

المحور الاستراتيجي 3 :استخدام مستدام للموارد الطبيعية مع قدرة التكيف مع التغيرات المناخية

المحور الاستراتيجي 4 :تنمية مستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

وقد تمت ترجمة هذه الإستراتيجية إلى إصلاحات وبرامج ومشاريع سينطلق العمل على انجازها بداية من سنة 2023 .

وقد كان أداء المهمة لسنة 2022 في مجمله جيد حسب الإمكانيات المتاحة بإعتماد مبدأي الفاعلية والنجاعة لتحقيق القيمة المنشودة فقد حقق الهدف الإستراتيجي تطور وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تطورا ملحوظا على مستوى الإنجاز خاصة مؤشر استغلال المنتوج الغابي الذي شهد تقدما بـ12% مقارنة بسنة 2021 وهي كمية الخشب أو الخفاف المباعة مقارنة بالكميات المعروضة للبيع.

كما شهد الهدف الإستراتيجي تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي إنجازا بنسبة 100%للمؤشر نسبة التزود بالماء الصالح للشرب ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب ممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية.

أما بالنسبة لسنة 2022 يمكن حوصلة وتبويب أهم الإجراءات والتدابير والبرامج المعتمدة حسب مجالات النشاط الفلاحي فيما يلي :

1-1برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

منذ بداية الأزمة الروسية الأوكرانية في شهر فيفري 2022 وما نتج عنها من ارتفاع غير مسبوق لسعار المواد الغذائية الأساسية، عرفت عديد المنظومات الفلاحية الإستراتيجية مخاطر حقيقية تهدد توازناتها واستدامتها خاصة مع تواصل الجفاف لفترة زمنية طويلة فاقت الأربع سنوات. وللحد من تداعيات الأزمة ذات الأبعاد المتعددة، اقتصادية واجتماعية ومالية، تم اتخاذ

جملة من التدابير حسب خصوصيات المنظومة ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتزويد السوق الداخلية، كما تمّ إصدار المرسوم عدد 47 لسنة 2022 مؤرخ في 4 جويلية 2022 المتعلق بتنظيم عمليات خزن ونقل المنتجات الفلاحية في إطار تنظيم أسواق المنتجات الفلاحية والتصدي للاحتكار.

- منظومة الحبوب:

تم وضع برنامج الإكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب بـ 12 مليون قنطار قصد تنفيذه ابتداء من موسم 2023/2022 بالإضافة إلى تأهيل وتطوير منظومة الحبوب حيث تمّ سنة 2022 :

-التوسع في مساحات القمح الصلب إلى 800 ألف هك مقابل معدل حالي بـ 500 ألف هك

- توفير كميات البذور الممتازة الصافية للحبوب 400 ألف ق مقابل انجاز في الموسم الماضي ب 320 ألف ق.

- منظومة الأعلاف:

تمّ سنة 2022 إعداد دراسة حول إمكانية تعويض نسبة المواد الأولية في العليقة ration alimentaireقصد التخفيض من توريد الذرى والصوجا وترشيد استعمال الأعلاف المدعمة مع الشروع في إعداد خطة وطنية للنهوض بالموارد العلفية والرعوية المنتجة محليا وتركيز تجربة نموذجية الستغالل نتائج البحث في مجال "اإلنتاج الحيواني والعلفي". وفي إطار مواصلة دعم سعر بيع البذور العلفية المنتجة محليا والمراقبة، تم إسناد منحة قدرها 30 %من سعر البذور العلفية.

- منظومة الفلاحة البيولوجية:

تم سنة 2022 الإنطلاق في تنفيذ مشروع " تنمية الفالحة البيولوجية المستدامة والمتأقلمة مع التّغيرات المناخيّة في تونس". BIOREST وفي إطار دعم المراقبة تم ضبط برنامج المراقبة الرسمية للفالحة البيولوجية بعنوان سنة 2022 حسب واليات التدخل (منشور عدد 111بتاريخ 16 جوان 2022)مع إرساء منظومة الإسترسال والرقمنة خاصة بالمنتجات البيولوجية وإنطلاق العمل بالتعاقد مع خبير لتقييم المنظومة الإعلامية الحالية وتحيينها.

2-1 برنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

شهدت سنة 2022 مواصلة إنجاز عدد من مشاريع البنية الأساسية المتنائية إضافة إلى مواصلة تنفيذ برنامج دعم وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بالتجهيزات الأساسية لتحسين جودة خدماتها. أما على المستوى التشريعي، فقد تم خلال سنة 2022 إصدار العديد من الأوامر والقرارات بهدف حماية الثروة السمكية ومجابهة الصيد العشوائي وتنظيم القطاع وضمان الجودة أهمها - :

-قرار مؤرخ في 24 مارس 2022 يتعلق بتنظيم موسم صيد الإخطبوط

- قـرار مـؤرخ فـي 1 أفريل 2022 يتعلق بضبط كيفية وضع عالمات إرساليات الرخويات الحية ذات الصدفتين

- قـرار مؤرخ في 1 أفريل 2022 يتعلق بضبط طرق تكييف الرخويات الحية ذات الصدفتين.

- قـرار مؤرخ في 1 أفريل 2022 يتعلق بضبط الشروط الخاصة لتصنيف مناطق إنتاج وتزريب الرخويات الحية ذات الصدفتين

- قـرار مؤرخ في 1 أفريل 2022 يتعلق بضبط شروط تهيئة المحلات وحفظ الصحة والمصادقة على مراكز تنقية وإرسال الرخويات الحية ذات الصدفتين

- قرار مؤرخ في 1 أفريل 2022 يتعلق بضبط المعايير الصحية للرخويات الحية ذات الصدفتين.

1-3برنامج المياه

شهدت سنة 2022 تواصل انحباس الأمطار للموسم الرابع على التوالي بالإضافة إلى تسجيل أرقام قياسية لدرجات الحرارة خلال فترتي الصيف والخريف. كما تراجع المخزون المائي بالسدود إلى حوالي 676.5 مليون م3 إلى حدود يوم 15 نوفمبر2022 ،أي بنقص يقدر بـ5.6 % مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة حوالي 716.9 مليون م3 وانخفض المخزون المائي في السدود إلى قرابة 29.2 % من طاقة الخزن الجملية في موفى شهر نوفمبر 2022 نتيجة انخفاض إيرادات مياه الأمطار من ناحية وتبخر نسبة هامة من المياه بمفعول ارتفاع درجات الحرارة من ناحية أخرى.

أمّا بالنسبة للماء الصالح للشرب، فقد بلغت نسبة التزود 89.3 %سنة 2022 مع إحراز تقدم هام في إنجاز المشاريع الخاصة بتأهيل وتطوير منظومات مياه الشرب على غرار مشروع

تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشرب - القسط 4 حيث بلغت نسبة الإنجاز: 93.6،%ومشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية باجة بنسبة إنجاز في حدود68 % أما بالنسبة للمراكز الحضرية التي ستزود بمحطات تحلية مياه البحر، فقد بلغت نسب الإنجاز 70 % fمحطة الزارات بينما لم تتجاوز 11 %بمحطة صفاقس .

كما تواصل برنامج تزويد المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب وأشغال الصرف الصحي حيث تم الانتهاء من تزويد 24 مؤسسة تربوية بالماء الصالح للشرب.

4-1 برنامج الغابات والمراعي وتهيئة الأراضي الفلاحية

شهدت سنة 2022 ارتفاع عدد الحرائق بالغابات نتيجة الارتفاع الغير مسبوق لدرجات الحرارة خلال فصل الصيف بالإضافة إلى الاعتداءات الإجرامية التي تسببت في إتلاف مئات الهكتارات من الغابات والأراضي الزراعية المحاذية لها. ورغم الظروف المناخية الغير ملائمة، تواصل تنفيذ مختلف مكونات البرامج والمشاريع المبرمجة لقطاع الغابات من خلال الأنشطة التالية :

-الترفيع في الكساء ألغابي والرعوي بواسطة التشجير وتحسين المراعي وحماية النظم الإيكولوجية ببلوغ نسبة 8.5 % سنة 2022 مقابل 8.47 % سنة 2021، وذلك بفضل اتفاقيات تعاون مع جمعيات مدنية لدعم التشجير .

-ترشيد وحسن استغلال الموارد الغابية وتثمينها وضمان ديمومتها في إطار احترام مجلة الغابات. وقد تم في هذا الإطار إصدار منشور عدد 160 لسنة 2022 لتيسير الإجراءات المتعلقة بجمع ونقل وتخزين منتجات الخروب. كما انطلق برنامج إكثار شتلات الخروب بالمنابت الغابية للتوسع في المساحات نظرا لما تمثله هذه المنظومة من قيمة مضافة عالية.

-إعداد مخططات تهيئة منابت الحلفاء ومراقبتها، وقد تم فتح موسم جني الحلفاء وجميع العمليات المتعلقة بنقل هذا النبات لموسم 2022-2023 وفق قرار من وزير الفالحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 28 جوان 2022 .وتم تقدير كميات الحلفاء الممكن جنيها خلال الموسم المذكور بحوالي 30 ألف طن . كما تم تحديد القطع التي يحجر فيها الرعي وجني الحلفاء.

5-1 برنامج التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي

يتمثل المحور الرئيسي للخطة الإستراتيجية للنهوض بالبحث العلمي الفلاحي في مواكبته لاحتياجات المتدخلين في القطاع الفلاحي، وتهدف منظومة التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي إلى تطوير المعرفة والتجديد لدعم صمود أنظمة الإنتاج الفلاحي وضمان الأمن الغذائي في ظل ارتفاع مخاطر التغيرات المناخية وشح الموارد الطبيعية وتدهورها .وفي إطار تحسين تطوير حوكمة الأقطاب الجهوية ومؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي، تمت مراجعة تنظيم ومشمولات الأقطاب الجهوية للبحث التنموي الفلاحي بمؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي(أمر رئاسي عدد 200 لسنة 2022 مؤرخ في 4 مارس 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 999 لسنة 1995 المؤرخ في 5جوان 1995 .)كما تمت مراجعة تنظيم عدد من مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي على غرار المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار، والمعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات ، ومعهد البحوث البيطرية بتونس (أمر رئاسي عدد 524 لسنة 2022 مؤرخ في 3 جوان 2022 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 2409 لسنة 1998 المؤرخ في 30 نوفمبر 1998 (.وفي مجال النهوض بمنظومة التكوين والإرشاد الفلاحي، تواصل العمل خلال سنة 2022 على تحسين جودة أداء الإرشاد والتكوين المهني في الفالحة والصيد البحري وتكثيف عمليات الإرشاد والإحاطة بالمنتجين الفلاحين وذلك عبر البرامج التالية - :

- تركيز منصات تكنولوجية بكل من مركز العالية والزركين ومعهد بوشريك في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتكوين الشباب حسب حاجيات الشركات الخاصة التي ساهمت في تحسين البنية التحتية بالمراكز انطلاقا من مسؤولياتها المجتمعية كمؤسسات وطنية.

- حصول المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضروات البدرية بشط مريم ومركز التكوين المهني الفلاحي ببن عروس على تصنيف "مركز مبادر" من طرف المنظمة الأوروبية للتكوين".ETF " .

- إعفاء المرشدين من مسك ملف الأعلاف المدعمة، حيث تمّ إصدار المنشور عدد 115 بتاريخ 01 جويلية 2022 حول التفرغ التام للمرشدين لمهام الإرشاد والإحاطة بالفالحين.

- ضبط المقدار الشهري لمنحة التكوين المهني بالمؤسسات التكوينية التي تخضع للإشراف المزدوج على التكوين بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التشغيل والتكوين المهني وكذلك شروط وتراتيب إسنادها "القرار المشترك المؤرخ في 17 أوت 2022".

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	673 042	653 931	-19 111	97,16%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	42 514	55 052	12 538	129,49%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	443 916	510 916	67000	115%
	اعتمادات الدفع	501 844	565 794	63 950	112,74%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1917206	756242	1160964	39%
	اعتمادات الدفع	518 173	530 496	12 323	102,38%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	85000	85000	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	85 000	85 000	0	100,00%
المجموع	اعتمادات التعهد	2446122	1352158	1093964	55%
	اعتمادات الدفع	**1 820 573**	**1 890 273**	**69 700**	**103,83%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية

تحليل نتائج تنفيذ الميزانية:

نفقات التأجير:

هناك تأخير في تنفيذ برامج الترقيات و الإنتدابات المرخص فيها إاى جانب تحويل إعتمادات لفائدة البرنامج 2: الصيد البحري و تربية ألحياء المائية قسم الإستثمارات لخلاص المزودين و تحويل إعتمادات لقسم نفقات التسيير لمساعدة المندوبيات على تسوية جزء من ديونها لدى المؤسسات العمومية.

نفقات بالتنمية :

تم فتح إعتمادات دفع بقيمة 181,051 مليون دينار موزعة حسب مصادر التمويل بين خزينة الدولة 19,163 مليون دينار و قروض خارجية 161,888 مليون دينار و ذلك لإنجاز المشاريع حسب البرامج كمايلي:

- الإنتاج الفلاحي: 6,335 مليون دينار أجور الأعوان و العملة القارين للضيعات الدولية المسترجعة الراجعين بالنظر لديوان الأراضي الدولية بعنوان سنة 2022.
- الصيد البحري :

- 6,335 مليون دينار لتسوية مستحقات الصفقة المتعلقة بدراسة تهيئة و حماية ميناء الصيد البحري بهرقلة.
- إنجاز دراسة التدريب و الإجازة و الحفارة للملاحين الخاصة بطواقم سفن الصيد البحري.
- خلاص متخلدات الشركة العامة للمقاولات و المعدات و الأشغال SOMATRA.

- برنامج المياه:

- على موارد الخزينة 7,539مليون دينار لخلاص متخلدات الشركة العامة للمقاولات و المعدات و الأشغال SOMATRA .
- على القروض الخارجية : 138,715 مليون دينار.
- تسوية نفقات المشاريع الراجعة بالنظر للشركة الوطنية لإستغلال و توزيع المياه بقيمة 66,66 مليون دينار .
- تسوية نفقات مشاريع السدود و الأشغال المائية الكبرى بقيمة 78,050 مليون دينار.

- برنامج الغابات:

- _على موارد الخزينة 5,072مليون دينار بالنسبة للبرنامج الوطني للمحافظة على المياه و التربة
- على القروض الخارجية 10,700 مليون دينار مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية.

-برنامج القيادة و المساندة: 12,473مليون دينار على القروض الخارجية كتسوية لنفقات مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2022 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2) / (1)
البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	اعتمادات التعهد	286 725	270 144	16581	94%
	اعتمادات الدفع	373 024	375 768	2 744	100,74%
البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	اعتمادات التعهد	136 670	109 783	26 887	80%
	اعتمادات الدفع	119 452	122 265	2 813	102,35%
البرنامج عدد 3: المياه	اعتمادات التعهد	1 666 750	709 585	957 165	43%
	اعتمادات الدفع	537 733	589 970	52 237	109,71%
البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	اعتمادات التعهد	224 980	177 689	47 291	79%
	اعتمادات الدفع	347 559	356 454	8 895	102,56%
البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	اعتمادات التعهد	17 884	13 416	4 468	75%
	اعتمادات الدفع	218 253	214 617	-3 636	98,33%
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	113 113	71 542	41 571	63%
	اعتمادات الدفع	224 552	231 199	6 647	102,96%
المجموع العام	اعتمادات التعهد	2 446 122	1 352 158	1 093 964	55%
	اعتمادات الدفع	1 820 573	1 890 273	69 700	103,83%

*دون اعتبار الموارد الذاتية

المحور الثاني

تقديم تنفيذ برامج مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

التقرير السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

رئيس البرنامج :	المدير العام للإنتاج الفلاحي	(بداية من سنة 2020)
السيد عبد الفتاح سعيد		

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.1 :تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي	المؤشر1.1.1:تحسين مردودية الزراعات السقوية(جهوي) - الحبوب - البطاطا - الطماطم
الهدف 2.1 : دعم نظام الجودة والمراقبة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	االمؤشر1.2.1: نسبة التغطية الصحية (الحيوانية)(جهوي)
	المؤشر2.2.1: نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية
	المؤشر3.2.1: تطور تصدير المنتجات البيولوجية (مركزي)

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 01 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرنامج 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

البرامج الفرعية

- البرنامج الفرعي المركزي : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية
- 24 برنامج فرعي جهوي (CRDAs): الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية

الإدارات العامة	إ.ع.للإنتاج الفلاحي إ.ع للفلاحة البيولوجية مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	إ.ع.للمصالح البيطرية إ.ع. للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	قسم الفلاحة البيولوجية دائرة الإنتاج النباتي دائرة الإنتاج الحيواني
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة	مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي المخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية	المركز الوطني لليقظة الصحية	
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة غير الإداريّة	ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى (فاعل عمومي)	المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل (فاعل عمومي)	
المنشآت العمومية	ديوان الحبوب (فاعل عمومي) ديوان الأراضي الدوليّة (27 مركب فلاحي) (فاعل عمومي) الدّيوان الوطني للزيت (فاعل عمومي)	الشركة التونسيّة للدّواجن (فاعل عمومي) شركة سباق الخيل (فاعل عمومي) الشركة الوطنية لحماية النباتات (فاعل عمومي)	
المجامع المهنية	-المجمع المهني المشترك: للغلال / للخضر / للحوم الحمراء والألبان / لمنتوجات الدواجن والأرانب		

إنجازات الميزانية لسنة 2022 :

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

375768

(19,87 %من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

71869

نفقات التسيير:

1649

نفقات التدخلات :

273270

نفقات الإستثمار :

28980

البرنامج عدد 1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

رئيس البرنامج : السيد عبد الفتاح سعيد	(بداية من سنة 30 جوان 2020)

1- نتائج أداء البرنامج:

يعمل برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية علاوة على المساهمة في تحسين نسبة النمو الاقتصادي على تحقيق الأمن الغذائي وذلك عبر الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأساسية وعلى تحفيز دعم نظام الجودة للمنتجات الفلاحية وتشجيع الصّادرات. حيث يسعى البرنامج إلى تحسين الإنتاجية وتدعيم تنافسية المنتجات الفلاحية عبر تحيين وتفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظّروف واستعمال التّقنيات الحديثة التي أفرزتها التّجارب بما يؤمّن نجاح المواسم الفلاحية وتحقيق الأهداف المرسومة وذلك من خلال إحكام سير مختلف المواسم والقطاعات الفلاحية ومزيد التنسيق مع الوزارات المعنية في مجال متابعة المنظومات الفلاحية على مستوى مختلف الحلقات من إنتاج والتحويل والتسويق.

وقد تم ضبط المحاور الاستراتيجية التّالية:

- تطوير الإنتاج الفلاحي قصد بلوغ الاكتفاء الذاتي المستديم من خلال وضع وتنفيذ خطة خصوصية للمواد الفلاحية الأساسية وذلك بالعمل على استدامة المنظومات والتحكم في فوائض المنتوجات النباتية والحيوانية وحسن التصرف فيها.
- النهوض بالجودة الملزمة والخصوصية على مستوى كل حلقات منظومات الإنتاج الفلاحي وذلك تماشيا مع متطلبات الأسواق الداخلية والخارجية

وقد سجلت صابة الحبوب خلال موسم 2022/2021 تطورا بنسبة 9 % مقارنة مع موسم 2020-2021، حيث قدر الإنتاج بحوالي 18 مليون قنطار مقابل 16.5 مليون قنطار خلال الموسم الفارط .وبلغ إنتاج زيتون الزيت 1.2 مليون طن أي ما يعادل 240 ألف طن من زيت الزيتون مقابل مستوى إنتاج بـ 700 الف طن زيتون و140 ألف طن زيت تم تسجيله خلال سنة 2021 . كما سجل انتاج التمور تطورا طفيفا في حدود 7%. أما بالنسبة لبقية الأشجار المثمرة، فقد عرفت في مجملها تراجعا على مستوى الإنتاج، منها بالخصوص إنتاج القوارص الذي بلغ 345 ألف طن

14مسجلا تراجعا بنسبة 22 %مقارنة مع سنة 2021. ويعود هذا التراجع إلى تواصل الجفاف ونقص الكميات المتوفرة من مياه الري بمناطق الإنتاج. وبخصوص قطاع الخضروات، سجلت جل المنتجات تراجعا منها بالخصوص البطاطا والطماطم والدلاع والبطيخ بنسب 6.7 %و5.20 %و15 %على التوالي باعتبارها زراعات سقوية في أغلبها. وبالنسبة لقطاع تربية الماشية، سجل إنتاج اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء والبيض استقرارا نسبيا مقارنة مع سنة 2021، اما إنتاج الألبان فقد سجل تراجعا بنسبة 6 %مقارنة بسنة 2021 .

هذا وقد ساهم في تنفيذ أهداف برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية خلال سنة 2022 عدّة فاعليين عموميين من أبرزهم:

1- ديوان الحبوب وذلك من خلال تزويد البلاد بالحبوب خاصة مع الارتفاع الغير مسبوق في الأسعار من جراء الحرب الروسية الأوكرانية وتكوين مخزون استراتيجي من بذور الحبوب الممتازة والمحافظة عليه.

2- الديوان الوطني للزيت من خلال المساهمة في تزويد السوق بالزيوت النباتية المدعمة والمساهمة في تنمية صادرات زيت الزيتون حيث تم تصدير خلال سنة 2022 حوالي 194 ألف طن بقيمة جملية في حدود 2212 مليون دينار.

- **الهدف الاستراتيجي 1.1: تنمية منظومات الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي**

تم خلال سنة 2022 الحرص على متابعة مختلف المواسم الفلاحية والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بمختلف المنظومات، واتخاذ عدد من الإجراءات لتخطي الصعوبات التي طرأت على البعض منها لضمان تزويد السوق المحلية خاصة مع الأزمة الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من ارتفاع غير مسبوق لأسعار المواد الغذائية الأساسية حيث عرفت عديد المنظومات الفلاحية الاستراتيجية مخاطر حقيقية هددت توازناتها واستدامتها بالإضافة لتواصل الجفاف لفترة زمنية طويلة .

المؤشر 1.1.1 : تحسين مردودية الزراعات السقوية

الزراعات (وحدة المؤشر)	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1) / (2)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
القمح الصلب (ق/هك)	35 25	36 23	40 26	36 24	%90 % 92.3	42 26	44 26

- البطاطا الفصلية (طن/هك) - الطماطم الفصلية (طن/هك)	73	67.5	70	66	% 94.3	73	74

تم تسجيل خلال سنة 2022 بالنسبة لمردودية الزراعات السقوية نسب الانجاز التالية:

- ✓ 90% بالنسبة للحبوب (القمح الصلب) ويعود ذلك بالأساس إلى العوامل التالية:
  - تأثر الموارد المائية بالسدود والبحيرات الجبلية بنقص الأمطار في عديد المناطق ومختلف مراحل النمو وخاصة الوسط والشمال الغربي مما حال دون تقديم الري بالكميات المناسبة.
  - عدم التحكم في تقنيات انتاج الحبوب المروية وخاصة تسيير الري لدى العديد من الفلاحين.
  - الاعتماد على الري التكميلي في مناطق الشمال.
  - محدودية اعتماد الفلاحين على أدوات المساعدة على أخذ قرار الري في حقولهم.
  - مشاكل المديونية المتفاقمة للمجامع المائية التي تحول دون القيام بدورها.
  - تاريخ الزراعة المتأخر المعتمد لدى العديد من الفلاحين بمناطق الوسط بالنسبة للحبوب المروية يؤثر على المردودية.
  - تعرض بعض مساحات الحبوب المروية لبعض الظواهر المناخية القاسية كالجليدة والشهيلي في فترة الازهار أثر على مردودية هذه المساحات.
- ✓ 94.3% بالنسبة للطماطم و92.3 % بالنسبة للبطاطا ويعود ذلك بالأساس إلى نقص الموارد المائية خاصة بولاية نابل وبالتالي نقص في كمية الماء المسندة للنبتة مقارنة بحاجياتها وهو ما أثر على مردود الزراعة.
- ✓ بالنسبة لتقديرات مردودية زراعة الطماطم لسنة 2023 و2024 فمن المتوقع عدم تجاوز مردود بـ 65 طن/هك نظرا لعدم توفر المياه بأغلب سدود الشمال. هذا وقد تم اصدار بلاغات بعدم زراعات الخضروات الصيفية على المناطق السقوية العمومية بالنسبة للموسم 2024/2023.

رغم تحسن إنتاج قطاعي الحبوب وزيت الزيتون خلال سنة 2022 فقد سجلت إنتاج أغلب القطاعات الفلاحية تراجعا وذلك نظرا لتواصل الجفاف للموسم الثالث على التوالي ببلادنا ونقص الكميات المتوفرة من مياه الري بمناطق الإنتاج أدى إلى تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي

الوطني وتوازن المنظومات الفلاحية وخاصة قطاع تربية الماشية باعتباره يعتمد بنسبة كبيرة على الأعلاف الموردة نتيجة الارتفاع الغير مسبوق في أسعار الحبوب ومدخلات الإنتاج الفلاحي من جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

وتبعا لما سبق ذكره، فان الوضعية تعتبر حرجة للغاية وسينجر عنها تراجع حاد في إنتاج الحبوب والأعلاف لموسم 2023/2022 مما استدعي اتخاذ جملة من القرارات الاستثنائية لتوفير الأمن الغذائي نذكر من أهمها:

- إقرار زيادة هامة في أسعار الحبوب عند الإنتاج من صابة 2022 لتشجيع الفلاح التونسي على تحسين انتاجه ومردوديته وعملا على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من مادة القمح الصلب بسبب الارتفاع القياسي في الأسعار على مستوى الأسواق العالمية لتصبح 130 د/ق للقمح الصلب و100 د/ق للقمح اللين و80 د/ق للشعير والتريتيكال
- تنفيذ برنامج استثنائي لتوفير بذور الحبوب المراقبة للموسم القادم،
- استغلال كل الموارد المائية التقليدية والغير تقليدية المتاحة لري الحبوب والأعلاف،

- الهدف الاستراتيجي 2.1: دعم وإحكام نظم الجودة والمراقبة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية

المؤشر 1.2.1: نسبة التغطية الصحية الحيوانية

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
%	54	55.58	85	60.2	%70.8	85	85

تمكن النسبة المأوية للتغطية الصحية الحيوانية من تقييم فعالية ومدى إنجاز الحملات الوطنية لتلقيح الحيوانات ضد الأمراض المعدية.

وقد تم تحقيق خلال سنة 2022 نسب متفاوتة حسب الأمراض بدون بلوغ الهدف بالنسبة لبعض الأمراض حيث بلغ معدل إنجاز التغطية الصحية 60.2 %مقابل تقديرات بـ70.8 % ويرجع الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بالتقديرات إلى عدد من المسببات:

- اعتماد أرقام إحصائية غير محينة

- نقص في الموارد البشرية لدى دوائر الإنتاج الحيواني رغم أن الهدف المرسوم منذ العديد من السنوات يتمثل في 01 بيطريي لكل معتمدية وعدم وجود تقنيين وأعوان بالمصالح البيطرية الجهوية
- ضعف مردودية عملية التلقيح بالقطاع العام حيث لا تمثل إلا نسبة معدل 40 بالمائة بينما لا تصل إلا إلى 23 بالنسبة لمرضي الكلب والحمى المالطية
- ضعف الموارد اللوجيستية مع تهرء الموارد المتاحة
- انخفاض قيمة الدينار مقارنة بالعملة الأجنبية وارتفاع بالتالي قيمة المواد البيولوجية المستعملة (لقاحات) لا يمكن من اقتناء كل الاحتياجات

المؤشر 2.2.1: نسبة التغطية الصحية النباتية للقطاعات الفلاحية:

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
%	80	81.5	84	89	105	85	87

بلغت نسبة التغطية الصحية لسنة 2022 حوالي 89 % مقارنة بنسبة تقديرية بلغت 84 %. وقد سجلت نسبة انجاز الحملات الوطنية والخطط الوطنية لمكافحة الآفات والأمراض الحجرية ونسبة تقييم المدخلات الفلاحية ارتفعا مقارنة بالمبرمج وذلك بعد رفع اجراءات الحجر الصحي من جراء فيروس كورونا.

وتقوم المصالح الفنية التابعة للإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية بتنفيذ وتطوير الأنشطة المتعلقة بالمعاينات الميدانية للحالة الصحية للزراعات ومراقبة الآفات الضارة ومن ضمنها الحجرية وتنظيم ومتابعة وتنفيذ وتقييم الحملات الوطنية لمكافحة الآفات (ذبابة الفاكهة، دودة الخروب، الحشرات الضارة بالزياتين، دودة التمر، سوسة البطاطا وعصفور الحبوب والزيتون والأعشاب الضارة إلخ ....) إضافة إلى وضع برامج للمكافحة المتكاملة بالزراعات الاستراتيجية وتنفيذ خطط مكافحة الأمراض والآفات الحجرية العابرة للحدود (مرض التبقع الأسود للقوارص وسوسة النخيل الحمراء واللفحة النارية والتدهور السريع للزياتين ...). كما يتم تقييم المدخلات الفلاحية (المستنبطات النباتية والمبيدات ذات الاستعمال الفلاحي....). ويتم انجاز هذه الأنشطة بالتعاون مع مختلف الهياكل المتدخلة على غرار الديوان الوطني للزيت،

والمجمع المهني المشترك للخضر والمجمع المهني المشترك للغلال ومؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية.

وقد تم خلال سنة 2022، وضع حيز التنفيذ والانجاز:

- 17 حملة وبرنامج وطني خاص بقطاعات القوارص والزيتون وواحات النخيل وغراسات الرمان والأشجار المثمرة وزراعة البطاطا وذلك بنسبة انجاز تقدّر بـ 86 % مقارنة بالمبرمج.
- الخطط الوطنية لمكافحة الآفات والأمراض الحجرية وذلك بنسبة انجاز تقدّر بـ 83,5 % مقارنة بالمبرمج.
- وقد بلغت نسبة تقييم المدخلات من بذور وشتلات ومستنبطات نباتية ومبيدات ذات استعمال الفلاحي بـ 95,7 %

كما تجدر الإشارة أنّ نسبة التحاليل المنجزة في إطار تقييم المدخلات (تحليل المبيدات وتحليل البذور والشتلات) بلغت 100 %مقارنة بالمبرمج.

المؤشر 3.2.1: تطور تصدير المنتجات البيولوجية:

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
مليون دينار	690	612.5	710	690.5	% 97.2	730	760

إن الحصول على منتجات بيولوجية تمثل أداة لتثمين المنتجات الفلاحية والمساهمة في ترويجها وتسويقها بالاعتماد على خصوصيتها بالإضافة إلى المحافظة على الموروث البيئي والتنوع البيولوجي وترسيخ تقنيات الإنتاج.

وقد سجلت قيمة صادرات المنتجات البيولوجية سنة 2022 تطورا بلغ 78 مليون دينار مقارنة بسنة 2021 أي بنسبة ارتفاع قدرت بحوالي 12%. ويعود ذلك إلى تطور كمية الصادرات من جهة وإلى تطور القيمة المضافة للصادرات البيولوجية من جهة أخرى حيث تم تصدير 105505 طن سنة 2022 مقارنة 2021 كميات قدرت بحوالي 96207 طن سنة أي بمعدل ارتفاع على مستوى الكميات قدر بحولي9 %. وترتكز هذه الصادرات على زيت الزيتون البيولوجي الذي يمثل حوالي 80 %من قيمة الصادرات البيولوجية الجملية.

هذا وفي إطار المحافظة على جودة المنتجات وحماية المنظومات الفلاحية تم الانطلاق في استعمال شهادة الصحة النباتية الإلكترونية e-phyto عند التصدير والتوريد المعتمدة دوليا من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات CIPV وذلك منذ شهر ماي 2022 عبر نظام GeNS. وقد بلغت عدد الشهادات التي تمّ اصدارها خلال سنة 2022، 2900 شهادة الكترونية.

كما تم تنفيذ برنامج دعم ومرافقة المخابر الرسمية للحصول على نظام الاعتماد حسب المعايير العالمية ومتطلبات تصدير المنتجات الغذائية من أصل حيواني والذي سيكون له انعكاسات كبيرة على المبادلات التجارية.

2- أهم الإشكاليات والنّقائص :

✓ **الإنتاج النباتي**:

- الارتفاع المتواصل في أسعار المدخلات الفلاحية وبالتالي ارتفاع في تكاليف الإنتاج وانعكاسها السلبي على تطور القطاع
- ضعف الإنتاجية ببعض المناطق السقوية
- ضبابية مسالك التوزيع وعدم اعتماد عقود إنتاج التي تسهل عملية تسويق المنتوج باستثناء الطماطم

✓ **الصحة النباتية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية:**

- إجراءات إدارية معقدة للتزود بالمستلزمات الخاصة بالمخابر ولتنفيذ استراتيجيات الصحة النباتية.

✓ **تربية الماشية:**

- سياسة الأسعار والدعم المعتمدة حاليا أصبحت تشكل عائقا حقيقيا أما متطور منظومة الألبان ،باعتبار أن اعتماد سياسة تحديد السعر عند البيع كإجراء لحماية المستهلك لم يمكن من تطوير التنافسية بين المركزيات التي لم تقدر على الخلق والابتكار وتطوير وتنويع إنتاج الحليب ومشتقاته.
- تفاقم ظاهرتي التهريب والذبح العشوائي.
- صعوبات وتأخر في تطبيق نظام الترقيم للماشية والاسترسال في الحيوانات ومنتجاتها وبالتالي انعدام الشفافيـة في مسالك التوزيع والاتجار في الماشية،

✓ **الصحة الحيوانية:**

- عدم بلوغ معايير تصدير العديد من المنتجات الحيوانية للسوق الأوروبية في المنظومات المعدة للتصدير وإعاقة الدورة الاقتصادية (تونس معتمدة لتصدير 5 من 23 منظومة منتجات)
- شبكة المخابر في المجال البيطري ليست متحصلة على الاعتماد مما يعيق مسار الإشهاد الصحي الدولي لمنظومات الإنتاج المعدة للتصدير ويعيق حلقات المراقبة الصحية على المستوى الوطني ويمثل نقطة حرجة فيما يخص المراقبة الصحية للمنتوجات الموردة.
- عدم توفر إمكانيات مادية مستقرة وكافية للقيام ببرامج استئصال الأمراض الحيوانية المعيقة للدورة الاقتصادية أو الأمراض المشتركة والمنتقلة للإنسان .
- ظهور أمراض حيوانية المنشأ يمكن أن تصيب الإنسان على غرار ما صدر أخيرا لكوفيد-19 وهو ما يؤثر سلبا على المردودية ويحد من فعاليات التدخلات الصحية

3- التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

✓ قطاع الإنتاج النباتي:

- الحدّ من تأثّر نظم الإنتاج بالتقلّبات المناخيّة عبر وضع حزمة قنيّة تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الإشكاليات التي تواجهها والتشجيع على تغيير بعض الأنشطة الزراعيّة.
- تحسين جودة المنتوج الزراعي والغذائي (ترسيم المؤشرات الجغرافية، الاسترسال، تشجيع الزراعة البيولوجية، تشجيع الاستثمار الخاصّ في مجالات التعبئة والتكييف ...).
- توجيه الدّعم لنظم الإنتاج الّتي تساهم في تحسين جودة المنتوج الزراعي.
- تشجيع تصنيف المنتجات الفلاحية حسب الجودة مع إرساء نظام أسعار يكافئ الجودة

✓ الصحة النباتية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية:

- تسهيل الإجراءات الخاصة للتزود بالمستلزمات الخاصة بالمخابر

✓ قطاع تربية الماشية:

- تطبيق مقتضيات كراس الشروط بإجراء التحاليل الضرورية للحليب عند القبول على مستوى مراكز التجميع
- مزيد تشديد المراقبة على مصانع العلاف المركبة ومراقبة الأسعار
- تشديد المراقبة على عمليات الذبح ومنعه خارج المسالخ

✓ الصحة الحيوانية:

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة للقيام بالحملات الوقائية وفي منحة التعويض الخاصة بسل الأبقار وذلك لتفعيل برامج المقاومة والتوقي من الأمراض المشتركة حسب الأهمية: مرض السل، الحمى المالطية، داء الكلب، الكيس المائي، حمى الوادي المتصدع، انفلونزا الطيور....
- دعم تأمين السلامة الغذائية لجميع المنظومات وذلك من خلال منظومات الإنتاج لتوفير البيئة المستديمة لأنظمة الإنتاج الأولية وتعزيز الأمن الغذائي مع اعتماد المصادقة الصحية على مؤسسات إنتاج وتحويل وخزن المنتجات الغذائية من أصل حيواني وضمان استرسال وتقصي المنتجات واستمرارية عمل شبكات رصد الرواسب في المنتجات الغذائية وتوفير البيئة الملائمة في جانبها الصحي للتصدير (وفقا للمعايير الدولية) مما يساهم في إزالة العقبات الصحية لدخول المنتوج التونسي للأسواق العالمية ورصد ومقاومة التجارة الغير شرعية
- تطوير وبلوغ مستوى الاعتماد الدولي لمنظومة مختبرات المصالح البيطرية وإعادة هيكلة وتنظيم منظومة البحث والتشخيص البيطري: منظومة تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية والخارجية وتلبي طموح العاملين فيها وتنظم التدخل على الميدان وتضمن المستوى الأدنى للأداء وترتقي من منظومة تشخيص وبحث إلى بحث وصناعة.

4- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

ضبطت نفقات برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية لسنة 2022 على موارد الدولة في حدود **375768** أ.د مقابل **364864** أ.د سنة 2021 ومقابل تقديرات حددت بـ **373024** أ.د أي بنسبة 100.7 **% .**

وقد بلغت نسبة إنجاز نفقات التدخلات 102**%** باعتبار وأنه تم فتح اعتمادات تعهد ودفع إضافية لفائدة برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية بقيمة 6335 أ.د تعهدا ودفعا لتغطية أجور الأعوان والعملة القارين للضيعات الدولية المسترجعة الراجعين بالنظر لديوان الأراضي الدولية بعنوان سنة 2022.

وبلغت نسبة التعهد بخصوص نفقات الاستثمار 54 **%** ويعود بالأساس الإشكاليات والصعوبات المسجلة عند تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة وخاصة منها مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نمو الذي تقرر إعادة هيكلته حيث تم إيقاف التعهدات التي تهم برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

جدول عدد 3 :
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة : ألف دينار

بيـــــــــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	74340	71869	-2471	96,67
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1677	1649	-28	98,33
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	266935	273270	6335	102
	اعتمادات الدفع	266935	273270	6335	102
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	49725	26809	22916	54
	اعتمادات الدفع	30072	28980	1092	96
المجموع	اعتمادات التعهد	392677	373597	-19080	95,14
	اعتمادات الدفع	373024	375768	2744	100,7

وبخصوص الأنشطة فقد تم تنفيذ جل النفقات المبرمجة ما عدى نشاط تخطيط تنظيم تأطير متابعة وتقييم المواسم الفلاحية ونشاط حماية ومراقبة الصحة الحيوانية التي حققت نسبة إنجاز الاعتمادات على التوالي 75 % و96 % والذي يعود إلى التأخير في برامج الترقيات والانتدابات وذلك كما يبينه الجدول التالي:

جدول عدد 4 :
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2) / (1)
نشاط عدد 1 تخطيط تنظيم تأطير متابعة وتقييم المواسم الفلاحية	16982	12752	-4230	75
نشاط عدد 2 تشجيعات الدولة للاستثمار في القطاع الفلاحي	78100	81044	2944	104
نشاط عدد 3 تدخلات الدولة لجبر الاضرار الناجمة عن الجوائح في قطاع الفلاحة	28500	28500	0	100
نشاط عدد 4 تنظيم المهنة وتعديل السوق للمنتجات الفلاحية الغذائية	29935	29935	0	100
نشاط عدد 5 حماية ومراقبة الصحة الحيوانية	26834	25784	-1050	96
نشاط 6 الحماية والمصادقة ومراقبة جودة النباتات	7357	7965	608	108
نشاط 7 تحويل اعتمادات لفائدة ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	122035	121626	-409	100
نشاط 8 تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الحبوب	16500	16242	-258	98
نشاط 9 تحويل اعتمادات لفائدة المؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل	4555	4513	-42	99
نشاط A تحويل اعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لحماية النباتات بعنوان نشاط الحماية	2010	2010	-	100
نشاط B تحويل اعتمادات لفائدة الديوان الوطني للزيت	3000	3000	-	100
نشاط C تحويل اعتمادات لفائدة ديوان الاراضي الدولية	-	6335	6335	
المجموع	373024	375768	2744	100,7

التقرير السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

رئيس البرنامج :	المدير العام للصيد البحري وتربية الأسماك	(بداية من سنة 2015)
السيد رضا مرابط		

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.2: المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري	المؤشر 1.1.2: تركيز الأرصفة الاصطناعية
	المؤشر 2.1.2 : عدد وحدات الصيد البحري لكل حرس صيد بحري (جهوي)
	المؤشر 3.1.2: نسبة تجهيز المراكب الأكثر طولامن 15 متر، بالأجهزة الطرفية(جهوي)
الهدف 2.2 : تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	المؤشر : 1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري و تربية الأسماك (جهوي)
	المؤشر : 2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتيا (مركزي)
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : تحسين وسائل وظروف العمل النساء جامعات المحار	المؤشر 3.2.2: نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف (مركزي)

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 02: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرنامج 2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

البرامج الفرعية

- البرنامج الفرعي المركزي : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
- 13 برنامج فرعي جهوي (CRDAs): الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

الإدارات العامة	▪ا.ع. للصيد البحري
المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة	▪ المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية: ▪قسم أو دائرة الصيد البحري
المنشآت العموميّة	▪وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري (فاعل عمومي)
المجامع المهنية	▪المجمع المهني للصيد البحري

إنجازات الميزانية لسنة 2022 :إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

122265

(6,4 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

6970

نفقات التسيير:

35.014

نفقات التدخلات :

85400

نفقات الإستثمار :

29860

البرنامج عدد 2: الصيد البحري وتربية الأحيـــاء المائية

رئيس البرنامج : السيد رضا المرابط	(بداية من سنة 2016)

1-نتائج أداء البرنامج:

ترتكز استراتيجية الصيد البحري على ضمان استدامة المخزون السمكي وذلك بترشيد الإنتاج بنحو يضمن في نفس الوقت مورد رزق للبحار وحق الأجيال القادمة في هذه الثروة الطبيعية. تتمثل أهم المحاور الاستراتيجية لبرنامج الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التي تم تحيينها في إطار تقييم إطار القدرة على الأداء للبرنامج بمشاركة الهياكل المركزية والمصالح الجهوية للبرنامج تماشيا مع المخطط الاستراتيجي للتنمية للقطاع 2021-2025 في:

- إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد.
- تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية.
- التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية.

يضم البرنامج الثاني 14 برنامج فرعي بالإضافة الى فاعلين عموميين وهما:

- وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري: تساهم الوكالة في دعم مكتسبات التأهيل وتطوير البنية التحتية والخدمات المينائية.
- المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري: يساهم المجمع في تنفيذ سياسات الدولة في مجال الرفع من القدرة التنافسية وتهيئة المصائد من خلال برامج التشجيع على خزن ونقل السمك الأزرق للمناطق الداخلية والتصرف في صندوق الراحة البيولوجية.

الهدف الإستراتيجي1.2المحافظة على الموارد السمكية والتنمية المستديمة للصيد البحري

تقديم الهدف: يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول:إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد السمكية. الذي يتماشى مع الأهداف 2 و8 و12 و14 من جملة أهداف التنمية المستدامة وعددها 17 المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة

الأمم المتحدة، والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

كما يتماشى مع خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وإبطاله والقضاء عليه.

تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية وذلك استنادا لنسبة تحقيق المؤشرات المرتبطة به.

المؤشر 1.1.2 : تركيز الأرصفة الاصطناعية

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (2)\(1)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
كلم ^{2}	1090	1091	1140	1098	%98	1165	1190

* تم تغيير طريقة إغراق الأرصفة بطريقة مكثفة (condensé) على مسافة تباعدية بحوالي 70 متر عوضا عن 300متر وبالتالي فإنّ المساحة المبرمجة سنويا أصبحت منذ سنة 2019 ، 25 كم^2 عوضا عن 100 كم^2

تم العمل على إبرام اتفاقية سنة 2018 مع مصالح وزارة الدفاع الوطني لصنع واغراق ارصفة اصطناعية بعرض سواحل جربة (تم برمجة إغراق مساحة تقريبية 25 كم مربع) غير انّه لأسباب فنية لم تتمكن وزارة الدفاع الوطني من انجاز هذا القسط حيث تمت مراجعة الاتفاقية والمصادقة عليها خلال شهر سبتمبر 2019 لإنجاز القسط المتعلق بسنة 2018 والقسط المتعلق بسنة 2019 فيما لم يتم برمجة القسط المتعلق بسنة 2020 نظرا للتأخير الحاصل في خلاص مستحقات وزارة الدفاع وتمّ إنجازه سنة 2021.

بالنسبة للمساحات المبرمجة لسنة 2022 و2023 وفي إطار مشروع PROGEPECT، خصصت 3 مليون دينار من اعتمادات هذا المشروع لمواصلة إغراق عدد 570 رصيف بمنطقة العطايا بقرقنة في إطار اتفاقية مع مصالح وزارة الدفاع الوطني

الا ان امضاء الاتفاقية من قبل السيد وزير الدفاع الوطني لم يتم إلا خلال سنة 2023.

المؤشر 2.1.2: عدد وحدات الصيد لكل حرس صيد بحري

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)\(2)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
وحدة صيد بحري	88	102	80	90	89%	80	80

- الهدف المبرمج يتمثل في تقليص عدد المراكب بالنسبة لكل عون حرس صيد بحري أي كلما ينخفض هذا العدد يكون المؤشر أكثر جدوى وأقرب إلى بلوغ الهدف.
- يرجع الفارق المسجل لسنة 2022 بين الانجازات (90) والتقديرات (80) إلى مواصلة ارتفاع عدد أسطول الصيد البحري من خلال مواصلة التسوية الاستثنائية لبعض الوضعيات الغير قانونية (المجلس الوزاري بتاريخ 12 نوفمبر 2015) في حين أنه لم يتم انتداب أعوان حرس صيد بحري جدد.

المؤشر 3.1.2: : نسبة تجهيز المراكب التي يفوق طولها 15 متر ، بالأجهزة الطرفية

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)\(2)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
عدد المراكب	734	830	*874	868	%98	874	874

– * تمّ تحيين عدد المراكب المعنية من 1000 الى 887 بناء على عملية رقمنة الأرشيف

استوفت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على امتداد الخمس سنوات الأخيرة كافة مراحل التركيز التدريجي للمنظومة من الجوانب التشريعية والفنية بالإضافة إلى إقرار حوافز جبائية ومالية قصد حث المهنيين لانخراط فيها حيث تمّ استيعاب 98 %من الأسطول المستهدف والبالغ 887 مركب. في حين أنه تواصل عزوف البعض من المجهزين عن تجهيز مراكبهم بالأجهزة الطرفية وذلك بذريعة ارتفاع معاليم الاستغلال.

الهدف الإستراتيجي :2.2 تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

تقديم الهدف: يرتبط هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي الثالث والمتمثل في التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية الذي يتماشى مع الأهداف 2 و8 و12 و14 من

جملة أهداف التنمية المستدامة وعددها 17، المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

اعتمادا على المؤشرات المرتبطة بالهدف تعتبر نسبة تحقيقه مرضية إجمالا وبالعودة إلى الأنشطة المبرمجة لسنة 2021 ونسبة صرف الاعتمادات المرسمة لإنجاز هذه الأنشطة نلاحظ أنه تم صرف96 % من جملة الاعتمادات المرسمة للأنشطة الخاصة بهذا الهدف.

المؤشر1.2.2: مساهمة نشاط تربية الأسماك في الإنتاج العام للصيد البحري وتربية الأسماك

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)\(2)	تقديرات 2023	تقديرات 2024
طن	23553	25970	25500	18748	73.5%	26500	27500
%	17	17.5	-	12.5	-	-	-

بلغ إنتاج تربية الأحياء المائية خلال سنة 2022 (حسب الإحصائيات الأولية)، قرابة 18748 طن وهو ما يمثل نسبة 12.5% من الإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك و73.5 % من الهدف المبرمج لسنة 2022، ويعود هذا التباين بين الانجازات والتقديرات إلى عدة عوامل ساهمت في تعطل نسق الانتاج أهمها:

- توقف بعض مشاريع تربي الاسماك عن النشاط بصفة مؤقتة او بسبب صعوبات مالية تمر بها.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج (ارتفاع اسعار المدخلات) مقابل استقرار في سعر البيع وعدم قدرتها على بلوغ طاقة الانتاج القصوى.
- تسجيل خسائر في المنتوج نتيجة حالات نفوق بسبب تفشي امراض خاصة على مستوى ضيعات تربية الاسماك المنتصبة عرض سواحل المنستير والمهدية
- تسجيل خسائر في المنتوج (هروب اسماك من القفاص) والمعدات جراء التقلبات الجوية التي عرفتها بلادنا.

- تعرض مشاريع تربية القوقعيات إلى خسائر جسيمة إثر نفوق شبه كلي لمنتوج بلح البحر ف بسبب ارتفاع درجات الحرارة خلال سنة 2022.
- تراجع في انتاج اسماك مياه العذبة بسبب تراجع مخزون المياه بالسدود.

المؤشر 2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع البنية المينائية المستلمة وقتيا

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
الموانئ المستلمة	1	0	1	1	100 %	3	1
مجموع الموانئ المنجزة	8	8	10	9	100%	12	13
نسبة تحقيق الهدف %	19.04	19.04	23.80	21.42	100 %	28.57	30.95

تم خلال سنة 2022 الانتهاء من أشغال ربط ميناء سيدي منصور بشبكة المياه والكهرباء وتم الاستلام الوقتي بتاريخ 27 سبتمبر 2022. وتجدر الإشارة الى انه تمت برمجة استلام هذا الميناء لسنة 2021 ويعود التأخير الحاصل لطول الإجراءات التعاقدية الخاصة بربط الميناء بشبكتي الكهرباء والغاز. اما بخصوص تقديرات سنة 2022 فهي تخص استلام ميناء الصيد البحري بقلعة الأندلس التي تعطلت أشغاله لسوء الأحوال الجوية إضافة لتعطل إجراءات اقتناء الة الجهر.

ملاحظة: تم تحيين تقديرات الإنجاز للسنوات المقبلة استنادا على المنجز إلى غاية 2022.

الهدف 3.2 المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين وسائل وظروف العمل للنساء جامعات المحار

تقديم الهدف: يرتبط هذا الهدف بدرجة أولى بالمحور الإستراتيجي الأول: إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد ويتمحور حول تحسين وسائل وظروف عمل النساء جامعات المحار تماشيا مع ما يرمي إليه الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، المعتمدة من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والتي تشكل دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

المؤشر :1.3.2 نسبة النساء اللاتي يحملن بطاقة صياد محترف (مركزي)

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
%	35	45	65	45	%100	45	45

نظرا لتسجيل عديد الإشكاليات التي أصبحت تعيق ديمومة منظومة القفالة خلال المواسم الأخيرة ومنها بالخصوص تراجع مخزون هذا الصنف من القوقعيات بأغلب مناطق الإنتاج، تم الشروع في بلورة "خطة وطنية لإنقاذ وتطوير منظومة القفالة بتونس" بمشاركة مختلف الهياكل المتدخلة في المنظومة. وسيرتكز تمويل هذه الخطة، التي ستمتدّ لخمس (5) سنوات، على عدد من مشاريع التعاون الدولي كمصادر أساسية للتمويل. وقد تم تخصيص برنامج كامل للنّهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي للنساء جامعات المحار. وفي هذا الإطار، سيتم تمتيع الراغبات من هذه الفئة بقروض صغرى (Micro crédits) تتيح لهم الاستثمار في أنشطة أخرى بديلة في إطـــار برنـــامج التعـــــاون الفنّي التونسي – الإيطالي "Nemo Kantara" وذلك في حـــــدود 2,5 م.د.

وكإجراء وقائي للحفاظ على ما تبقّى من هذا المخزون، تم اقتراح تعليق نشاط صيد القفالة بصفة استثنائية لثلاث مواسم 2021/2020 و2022/2021 و2023/2022 وذلك بمقتضى مقررين وزاريين.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــان النفقات		ق.م التعديلي 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	7200	6970	%97
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	510	35.014	%7
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	85400	85400	%100
	اعتمادات الدفع	85400	85400	%100
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	51270	24383	%48
	اعتمادات الدفع	26342	*29860	%113
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	–
	اعتمادات الدفع	-	-	–
المجموع	اعتمادات التعهد	136670	109789	%80
	اعتمادات الدفع	119452	122265	%102

*بالنسبة لاعتمادات الدفع بنفقات الاستثمار المنجزة لسنة 2022 فان الفارق المسجل بين قانون المالية الأصلي 2022 و إنجازات 2022 باعتمادات الدفع يعود الى تحويل اعتمادات قدرها 2.000.000.000 د.ت من البرنامج 5 و اعتمادات قدرها 565.900.000 د.ت من البرنامج 9 بالإضافة الى تحويل اعتمادات بين الأقسام داخل البرنامج 2 (قسم التسيير و قسم التدخلات) لفائدة القسم 04 نفقات الاستثمارات.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــان الأنشطة	ق.م التعديلي 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1: المحافظة على الموارد البحرية و النهوض بالصيد البحري و تربية الاحياء المائية	3475	365	%11
نشاط عدد 2: منحة المحروقات	73000	73000	%100
نشاط عدد 3:شجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الاحياء المائية و جبر الضرر	11900	11918	%100
نشاط عدد 4:المساندة و التأجير	2019	1678	%97
نشاط عدد 5:إحداث و توسيع و تهيئة موانئ الصيد الحري	22867	29495	%129
نشاط عدد 6:تنظيم المهنة و تعديل السوق لمنتجات الصيد البحري	9335	9335	%100
نشاط عدد 7:تدعيم وكالة الموانئ و تجهيزات الصيد البحري بعنوان إحداث و توسيع و تهيئة موانئ الصيد البحري	500	482	%96
نشاط عدد 1: المحافظة على الموارد البحرية والنهوض بالصيد البحري وتربية الاحياء المائية (فرعي)	38.344	5.835	%15
	39.159	2.884	%7
	18.812	3.292	%17
	40.227	10.195	%25
	51.749	3.971	%7
	26.449	2.770	%10

%7	1.170	17.163	
%17	7.035	41.367	
%34	7.568	22.149	
%4	10.126	274.897	
%22	33.888	153.596	
%36	9.634	26.075	
%2	2.505	108.475	
%101	126373.873	123954.462	المجموع

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

التقرير السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 03:المياه

رئيس البرنامج :
السيد رضا قبوج

المدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه

(بداية من سنة 2015)

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه	المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الإقتصاد في الماء(جهوي)
	المؤشر 2.1.3:كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي(جهوي)
	المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفيّة دون إعتبار الابار العشوائية(جهوي)
الهدف الإستراتيجي 2.3:تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف	المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب(جهوي)
الهدف 3.3 : تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية	المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص: تحسين دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي	المؤشر: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 3: المياه

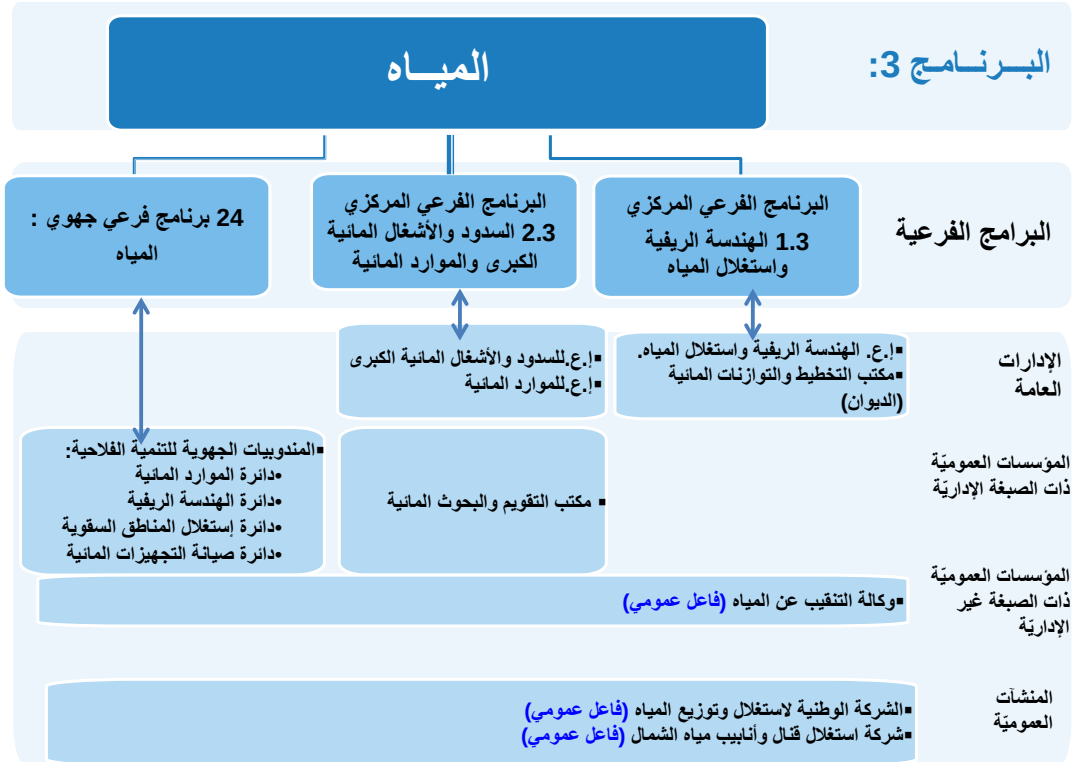

إنجازات الميزانية لسنة 2022 :

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

589970

(31,2 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

60 975

نفقات التسيير:

15 598

نفقات التدخلات :

170 021

نفقات الإستثمار :

258 376

نفقات العمليات المالية :

85000

البرنامج عدد 03:
الميـــــــــاه

رئيس البرنامج :	المدير العام للهندسة الريفية واستغلال المياه	(بداية من سنة 2015)
السيد رضا قبوج		

1-نتائج أداء البرنامج:

تمثل الموارد المائية عنصرا أساسيا للتنمية المستديمة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتهدف السياسة المائية إلى ضمان الأمن المائي للأجيال الحاضرة والقادمة والمحافظة على الموازنة المائية بين العرض والطلب في مستوى يتلاءم مع الموارد المائية المتاحة في كل الحالات وبالخصوص في فترات الجفاف المتتالية.

وقد تم ضبط المحاور الإستراتيجية التالية:

- **التصرّف المندمج والمستديم في الموارد المائية:** ويهدف هذا التوجه إلى الرفع من أداء الشبكات والتجهيزات والتخفيض من ضياع الماء وتثمينه والاقتصاد فيه والمحافظ عليه من الاستنزاف والتلوث.
- **تأمين تزويد الطلب على المياه:** مواصلة إنجاز السدود المبرمجة وتعليتها عند الحاجة ودعم محاور الجلب من مناطق الشمال إلى المناطق الأخرى.
- **التصرّف في الطلب:** يهدف هذا التوجه الى الاقتصاد والرفع من كفاءة استغلال مياه الري وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية وتثمينها وإحكام التصرف في المنظومات المائية.
- **التركيز على استدامة الأنظمة المائية بالوسط الريفي:** وذلك من خلال النهوض بالمجامع المائية الموجودة وإعادة تنشيطها وإدخال المزيد من الحرفية عليها. وبالتوازي سيتم إيجاد حلول بديلة في إدارة الأنظمة المائية بالوسط الريفي بالإضافة إلى تحسين دور المرأة في التصرف في المياه من خلال تشجيع العنصر النسائي على المشاركة في مجالس الإدارة.
- **التصرّف في المخاطر عوضا عن التصرف في الأزمات:** وذلك من خلال إقامة نظام توقّعات مناخية وإعلان مبكر ونظام معلوماتي وطني للمياه.

- **التركيز على تثمين المناطق السقوية العمومية الموجودة:** وذلك بصيانتها والتعهد بها ووضع إستراتيجية في الغرض بمشاركة كل الأطراف المعنية خاصة على مستوى حلقات ما بعد الإنتاج لتطوير نسب الاستغلال والتكثيف.
- **إحكام استغلال الموارد المائية الجوفية:** وذلك بمواصلة نمذجة الموائد المائية المعروفة لتحيين موازنتها المائية وكذلك مواصلة برامج استكشاف موائد مائية جديدة مع توجيهها نحو المناطق المعطشة مع المحافظة على الموارد المائية من الاستغلال المفرط بإرساء استراتيجية تواصل ترتكز على برامج تحسيس وتوعية المنتفعين وتطبيق ما جاء بمجلة المياه.
- انخراط الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (فاعل عمومي) في الإستراتيجية الوطنية لتعبئة الموارد المائية والتصرف المحكم **من خلال احداث محطة تحلية المياه البحر ب جربة (18طاقة سنوية م.م3 /سنة) وثلاث محطات بكل من صفاقس وسوسة والزارات بطاقة جملية أولية تقدر بـــ 73 م.م3/ سنة بالإضافة لـــ 15 محطة لتحلية المياه الجوفية المالحة بطاقة جملية تقدر بـــ 40 م.م3 في السنة كما يهدف برنامج الشركة إلى:**
  - تعبئة موارد مائية غير تقليدية عبر تحلية مياه البحر بالنسبة للأقطاب العمرانية الكبرى بمناطق الجنوب التونسي والوسط،
  - تحسين نوعية وجودة مياه الشرب والتخفيض من درجة الملوحة إلى حدود 1,5 غ/لتر،
  - مواصلة تحويل فائض مياه الشمال إلى المناطق محدودة الموارد (تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس)،
  - الرفع من مردودية شبكات توزيع المياه وترشيد الاستهلاك والاقتصاد في الماء لتوفير موارد إضافية تمكن من تدعيم التوازنات المائية،

الهدف الإستراتيجي 1.3: التصرف في الطلب على المياه

يتمثل الهدف في دعم التصرف في الطلب على المياه من خلال :

- دعم تجهيز المناطق السقوية بالمعدات المقتصدة في الماء مما يمكن من التحكم في كميات المياه المستعملة للري،

- اعدة استعمال المياه المستعملة المعالجة وتثمينها في مجال الري وذلك لتخفيف الطلب على المياه التقليدية ذات النوعية الجيدة
- التحكم في السحوبات من الموارد المائية الجوفية للحد من الإستنزاف وذلك من خلال تحديد الكميات الممكن سحبها و مقاومة الحفر العشوائي .

المؤشر 1.1.3: نسبة تجهيز المساحات المهيئة للري بمعدات الاقتصاد في الماء(جهوي)

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	95.5	95	96.5	96.5	100	97	2024

❖ **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2022:</u>**

تقدر المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في الماء بحوالي 421 ألف هكتار إلى موفي سنة 2022، أي بنسبة 96.5 بالمائة من جملة المساحات المروية نظرا لتواصل البرنامج منذ سنة 1995. وتتوزع معدات الاقتصاد في الماء كما يلي :49 بالمائة ري موضعي و28 بالمائة بالرش و23 بالمائة ري سطحي محسن.

والملاحظ أن نسبة التجهيز بالري الموضعي (49%) مرتفعة مقارنة بالنسب الأخرى للري السطحي المحسن والري بالرش (28%) وهذا راجع للحملات التحسيسية لفائدة الفلاحين لتشجيعهم على اقتناء معدات الري الموضعي، بالإضافة إلى الدورات التكوينية التي قامت بها الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه خلال السنوات الأخيرة.

✓ **المؤشر 2.1.3: كميات المياه المعالجة المستغلة في الري الفلاحي(جهوي)**

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون م3	12	12	15	13	%87	16	2024

❖ **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2022:</u>**

نلاحظ أن كميات المياه المستغلة فعليا أقل من التقديرات وذلك يرجع بالأساس إلى الأسباب التالية:

- شهدت أشغال مشاريع التهيئة الفلاحية تأخرا في الإنجاز على غرار أشغال برنامج التدخلات العاجلة (كمشروع تدعيم منطقة زاوية سوسة بالمياه المتأتية من محطة التطهير بسوسة حمدون ومشروع إحداث منطقة سقوية وقتية بالثريات على مساحة (200 هك).
- تواصل توقف الري بعدة مناطق سقوية بالمياه المعالجة خاصة منها منطقة سبيطلة الخاصة بسبب سرقة التجهيزات ومنطقة ولجة الخضر لغمر محطة الضخ بمياه الفيضانات ومنطقة الحنشة بصفاقس لعدم خلاص الكهرباء ومنطقة لمطة بالمنستير لتردي نوعية المياه ومنطقة مديونة من ولاية سليانة بسبب الأشغال الجارية المتعلقة بإعادة تهيئة محطة التطهير المرتبطة بها.
- عزوف بعض الفلاحين عن استغلال المياه المعالجة بسبب تردي نوعية المياه المعالجة.

المؤشر 3.1.3: نسبة استغلال الموارد المائية الجوفيّة دون اعتبار الآبار العشوائية (جهوي)

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
مليون م3	2197	2200.610	2197.6	2197.6	-	2200.610	2024
%	101	105	100	100	-	100	2024

- **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2022</u>:**

نظرا لحالة الجفاف التي تمر بها البرد وتوصل انحباس المطار خلال ثلاث سنوات متتالية فان نسب استغلال الموائد الجوفية تبقى مرتفعة في ظل النقص الفادح في الموارد المائية السطحية.

<u>أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف المتعلق بالتصرف في الطلب على المياه :</u>

- **الإشكاليات**

- تدني نوعية المياه المعالجة وعدم مطابقتها للمواصفات خاصة في فترات الذروة،
- عزوف الفلاحين عن استغلال المياه المعالجة،
- تأخر مشاريع تهيئة المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة بسبب جائحة كورونا،
- تمّ توقيف استغلال هذه المياه في المناطق السقوية الموجودة خلال فترة كبيرة نظرا لاكتشاف وجود رواسب للفيروس في بعض بلدان العالم

- تفشّي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة،
- تقادم آبار الاستغلال العميقة خاصة في الجنوب التونسي وضرورة تعويضها أو إعادة إحيائها،
- ضعف الموارد المائية المشحونة مقارنة بالطاقة المتوفرة والتي من شأنها أن تساهم في تثمين المياه المعالجة وخزن فائض مياه الفيضانات والحد من التغيرات المناخية،
- عدم متابعة ومراقبة كهربة الآبار السطحية،
- استخلاص معاليم استهلاك مياه الملك العمومي
- وجود العديد من المساحات مجهزة بمعدات الري السطحي المحسن الذي يتميز بكفاءة ضعيفة مقارنة بالري الموضعي.
- رغم التجهيز بمعدات الاقتصاد في مياه ولكن تسيير عملية الري على مستوى الضيعة تعتبر الحلقة الأضعف.
- الأرقام المقدمة لهذا المؤشر تستحق التدقيق من خلال استبيانات ميدانية نظرا لأنه لم يتم مراجعته منذ انطلاق البرنامج.

  - **التدابير الممكنة لتحقيق الهدف**

- تحسين نوعية المياه المعالجة وذلك بإعادة تهيئة محطات المعالجة والرفع من طاقتها،
- تطوير تقنيات المعالجة والتحول التدريجي من المعالجة الثنائية للمعالجة الثلاثية،
- تحسيس المستغلين وتوعيتهم وذلك من خلال اعداد استراتيجية للتواصل مع المستعملين بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة،
- إعادة تهيئة المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة تم تخصيص حوالى 70 م.د لإعادة تهيئة 1000 هك و احداث 3000 هك من المناطق السقوية بالمياه المعالجة،
- تم وضع مخطط للتدخلات العاجلة بكلفة 3 م.د سنويا للصيانة التجهيزات والمعدات داخل المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة والتوسع في بعض المناطق الأخرى .
- تفعيل قانون مجلة المياه خاصة الجوانب الردعية
- مقاومة الحفر العشوائي من خلال تكوين فرق ميدانية جهوية لمراقبة نشاط حفر الآبار المائية

- وضع برنامج ضمن المخطط للكشف الباطني للآبار العميقة وإعادة إحيائها عند الضرورة.
- –إعداد الدراسات لتحديد مناطق الصيانة والتحجير
- تقييم السحوبات من المياه الباطنية باعتماد الصور الفضائية
- تثمين فائض المياه وذلك بدعم طاقة الشحن بالموائد المائية بالتنسيق مع كل المتدخلين وتفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بإستراتيجية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية.
- –المتابعة والمراقبة والتقييم لاستغلال الآبار المكهربة ومدى وجود تأثيرات على استغلال الموائد المائية.
- استخلاص معاليم المياه الناتجة عن استغلال الملك العمومي للمياه.
- إعطاء الأولوية لمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية للقيام بأشغال إعادة التهيئة المائية المبرمجة والصيانة اللازمة عند الاقتضاء والقيام بالأشغال اللازمة لتحسين جودة المياه المعالجة بمحطات التطهير المرتبطة بالمناطق السقوية الموجودة.
- مزيد حث الفلاحين إلى التوجه نحو تجهيزات الري الموضعي.

الهدف الإستراتيجي 2.3: تلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب بالوسط الريف.

يعتبر مزود بالماء الصالح للشرب كل مواطن تكون المسافة الفاصلة بين مقر سكناه وأقرب نقطة ماء مهيأة أقل من 500 متر، ولبلوغ 98 % كنسبة تزود بالماء الصالح للشرب على المستوى الوطني يتم التعاون بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والإدارة العامة للهندسة الرّيفية واستغلال المياه المتدخلة في الوسط الريفي لإنجاز مختلف البرامج والمشاريع لتزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشرب بصفة مستدامة.

✓ **المؤشر 1.2.3: نسبة التزود بالماء الصالح للشرب(جهوي)**

وحدة المؤشر	إنجازات2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	94.7	95	95.5	95.5	100	96	2024

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2022:**

بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي على المستوى الوطني في موفي سنة **2022 95,5%** ، وتعد هذه النسبة مقبولة مقارنة بالتقديرات ويعود ذلك بالأساس لإنجاز جملة من المشاريع الجديدة في إطار برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية في مرحلتيه الأولى والثانية.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- **الإشكاليات**

- ضعف نسب التزود بولايات الشمال الغربي نظرا لقلة الموارد المائية المحلية وصعوبة التضاريس،
- تدني نوعية المياه في بعض المناطق،
- تعقد الأنظمة المائية وصعوبة التصرف فيها عبر المجامع المائية،
- التشتت السكاني في بعض المناطق مما يحول دون إمكانية تزويد السكان عبر الطرق التقليدية.

- **التدابير**

- استحثاث نسق انجاز محاور الجلب لتقريب الموارد المائية خاصة بولايات الشمال : بنزرت، وجندوبة وباجة،
- اعداد برنامج لتكوين وتأطير المجامع المائية في مجال استغلال وصيانة المنظومات المائية الموضوعة تحت تصرفها،
- تدعيم حرفية التصرف في الأنظمة المائية من خلال وضع الية لإنتداب اصحاب الشهائد العليا وتكوينهم في مجال استغلال والتصرف في المنظومات المائية للعمل كمديرين فنيين لدى المجامع المائية والبحث عن أنماط جديدة للتصرف تمكن من تحقيق استدامة الاستثمارات المنجزة،
- وضع برنامج لتزويد الريف المشتت عن طريق الحلول الفردية (احداث خزانات مجهزة بالمنازل يتم تعيئتها بصفة دورية).

الهدف 3.3: تدعيم تعبئة الموارد المائية السطحية:

✓ **المؤشر 1.3.3: نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية (مركزي)**

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	92	92	93	92	99	96	2024
مليون م3	2310	2310	2323	2310		2410	2024

- **تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2022**

لم يتم تسجيل تقدم في الإنجاز سنة 2022 ويعود ذلك إلى:

– تعطل في استكمال إنجاز سد الدو يميس نتيجة للصعوبات المتعلقة بالهندسة المدنية والمتمثلة في عدم توفر الخرسانة بالحضيرة ونقص في اليد العاملة إلى جانب توقف صنع وتركيب التجهيزات الهيدروميكانكية. هذا بالإضافة الى التعطيلات السابقة نتيجة لتغيير في مأخذ التربة مما استوجب طلب التمديد في الآجال التعاقدية إلى غاية جويلية 2021، وفي مرحلة ثانية نتيجة لجائحة كورونا مما استوجب طلب آخر في التمديد لازال قيد الدرس.

– وكذلك التعطل على مستوى المقاولات والأشغال بالنسبة لسد ملاق العلوي،

تقدر نسبة التعبئة الحالية بـــ 92 بالمائة من الموارد المائية القابلة للاستغلال تمت تعبئتها عن طريق 37 سدا.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- **الإشكاليات**

- التفاوت بين الجهات في الموارد المائية السطحية المتاحة: أغلب الموارد المائية السطحية متواجدة بالشمال وأقصى الشمال بينما تشهد بقية الجهات اختلالا في التوازن
- نقص الموارد تبعا لبناء ثلاثة سدود جديدة مبرمجة على أودية غنام وملاق بالقطر الجزائري
- ارتفاع ملوحة مياه أحواض بعض السدود
- الحماية من الفيضانات بحوض مجردة (جندوبة، بوسالم، مجاز الباب، طبربة، الجديدة، طبياس،...)

- **التدابير**

- تدعيم محاور تحويل المياه عن طريق مضاعفة قنال مجردة – الوطن القبلي بإنجاز خزاني السعيدة وبلي وقناة التحويل بينهما.
- دراسة تحويل فوائض المياه السطحية من الشمال إلى الجهات الداخلية.
- إحداث سدود جديدة: ملاق العلوي وتاسة وخلاد
- دراسة إحداث سدود جديدة: الرغاي، أوزافة، بولعابة وغزالة،
- الترفيع في طاقة خزن بوهرتمة ودراسة تعلية سدود نبهانة، سيدي سعد وسليانة 4،
- إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في أقساطه الثلاثة □□، □□ □□ مع إعطاء الأولوية لحماية مدينة بوسالم من الفيضانات للجزء □□ من الملقى إلى حوض سد سيدي سالم.
- بناء عشرة سدود تلية.

الهدف 4.3: تحسين المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص دور المرأة في التصرف في المياه في الوسط الريفي:

يتمثل الهدف في دعم مساهمة المرأة كعضو في هيئة التصرف ومديرة فنية في المجامع المائية للماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

✓لمؤشر 1.4.3: نسبة مساهمة المرأة بمجالس إدارة المجامع المائية الخاصة بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وكمشرفات تقنيين (مديرة فنية)

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	4	5	6	6	100	7	2024

- **<u>تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2022:</u>**

تعتبر مساهمة المرأة كرئيسة مجلس إدارة وكمديرة فنية بعنوان سنة 2022 ضعيفة نظرا للعديد من الإشكاليات الاجتماعية بالمناطق الريفية وخاصة بعدم وجود المبادرة من طرف المرأة للمشاركة في التصرف ضمن المجامع المائية بالرغم من البرامج التحسيسية والتوعوية والعقلية السائدة أن هذا النوع من النشاط يقتصر على الرجال. وفي هذا الإطار تقوم الإدارة العامة للهندسة الريفية بإدماج

النوع الاجتماعي ضمن مشاريعها المنجزة على غرار المشروع الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية لتنفيذ برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب.

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف:

- **الإشكاليات**

من أهم الإشكاليات والصعوبات هي:

– غياب إطار قانوني واضح لإدماج المرأة في مجالس إدارة المجامع خاصة أن الترشح مرتبط بالانخراط وعقد الانتفاع بالماء.

- **التدابير**

– تطوير النظام الأساسي الخاص بالمجامع لدعم إدماج المرأة بالمجامع المائية خاصة بمجلس الإدارة.

– تكثيف التأطير ووضع برامج تحسيسية وتوعوية لتعزيز القدرات القيادية لفائدة النساء بالمجامع المائية،

– اعتماد ميزانية تؤمن تنفيذ إجراءات إدماج المرأة بالمجامع المائية.

2- نتائج تنفيذ ميزانيّة البرنامج :

جدول عدد 01:

تنفيذ لميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م (1)	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	62 130	60 975	-1 155	98%
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	1 220	15 598	14 378	1279%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	114 723	170 021	55 298	148%
	اعتمادات الدفع	114 723	170 021	55 298	148%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 621 445	378 206	-1 243 239	23%
	اعتمادات الدفع	274 660	258 376	-16 284	94%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	85 000	85 000	0	100%
	اعتمادات الدفع	85 000	85 000	0	100%
المجموع	اعتمادات التعهد	1 884 518	709 800	-1 174 718	38%
	اعتمادات الدفع	537733	589970	52237	110%

*دون اعتبار الموارد الذاتية

جدول عدد 02 :
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

	بيان الأنشطة	قانون المالية 2022	إنجازات 2022	نسبة التطور	
		1	2	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) / (2)
	الأنشطة المركزية				
	1. إحداث و التصرف و استغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	2 000 000	690 732	-1 309 268	35%
	2. إحداث و التصرف و إستغلال المناطق السقوية	20 000 000	8 655 384	-11 344 616	43%
	3. تشجيعات الدولة للاستثمار في قطاع المياه	30 000 000	30 000 000	0	100%
	4. صيانة التجهيزات المائية	7 500 000	5 240 257	-2 259 743	70%
	5. مساندة (تأجير)	1 848 000	1 739 155	-108 845	94%
	4. صيانة التجهيزات المائية	1 000 000	2 288 323	1 288 323	229%
	5. مساندة (تأجير) +	19 536 000	17 983 689	-1 552 311	92%
	نفقات تسيير	1 220 000	15 597 723	14 377 723	1279%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	110 360 000	117 896 605	7 536 605	107%
	تدخلات مركزي	223 000	939 892	716 892	421%
مجموع البرامج الفرعية المركزية و الأنشطة		**193 687 000**	**201 031 760**	**7 344 760**	**104%**
	الأنشطة الجهوية				
	1. إحداث و التصرف و إستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	52 000 000	29 116 468	-22 883 532	56%
	2. إحداث و التصرف و إستغلال المناطق السقوية	59 925 000	78 312 675	18 387 675	131%
	4. صيانة التجهيزات المائية	20 875 000	14 775 885	-6 099 115	71%
	5. مساندة (تأجير)	40 746 000	41 252 482	506 482	101%
	6. تعبئة وحماية الموارد المائية	1 000 000	1 400 200	400 200	140%
	الفاعلين العموميين و الأنشطة				
	7. تحويل إعتمادات لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان نشاط إحداث و التصرف و استغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	84 500 000	139 081 000	54 581 000	165%
فاعل عمومي	7. رأسملة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان نشاط إحداث و التصرف و استغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي	85 000 000	85 000 000	0	100%

فاعل عمومي	8. تحويل إعتمادات لفائدة وكالة التنقيب عن المياه بعنوان تعبئة وحماية الموارد المائية	0	0	0	0%
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات		**537 733 000**	**589 970 470**	**52 237 470**	**110%**

التقرير السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 04:الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

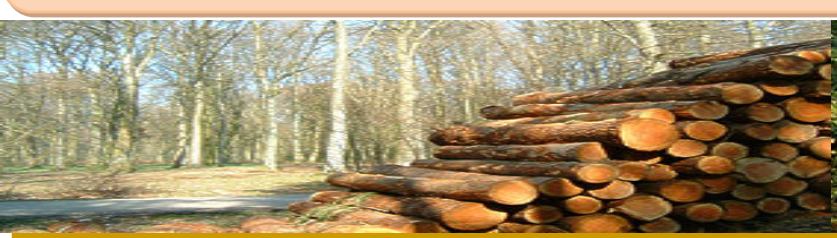

رئيس البرنامج : السيد محمد بوفروة	المدير العام للغابات	(بداية من سنة (2019

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي (جهوي)
	المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة (المتمثلة في نسبة الغابات المهيأة وفي حالة استغلال)(جهوي)
	المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي (نسبة البيوعات واستغلال المنتوج الغابي مقارنة بالإمكانات)(مركزي)
	المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات (جهوي)
الهدف 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف والمحافظة والتصرف في موارد التربة	المؤشر1.2.4: نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها و صيانتها (جهوي)
	المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها(جهوي)
الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية	المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

البرنامج 4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

البرامج الفرعية:
- البرنامج الفرعي المركزي 1.4 : الغابات والمراعي
- البرنامج الفرعي المركزي 2.4 : تهيئة وحماية الأراضي الفلاحية
- 24 برنامج فرعي جهوي : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

الإدارات العامة:
- إ.ع للغابات
- إ.ع للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية

المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة:
- وكالة استغلال الغابات
- وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية
- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية :
  - قسم التشجير وحماية الأراضي
  - دائرة الغابات
  - دائرة التربة
  - دائرة حماية المياه والتربة

المؤسسات العموميّة ذات الصبغة غير الإداريّة:
- ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل عمومي)
- الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل عمومي)

إنجازات الميزانية لسنة 2022

إعتمادات الدّفع:

(ألف دينار)

356454

(18.8% من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

204491

نفقات التسيير:

860

نفقات التدخلات :

2742

نفقات الإستثمار :

148361

البرنامج عدد 04 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

رئيس البرنامج : السيد محمد بوفروة	المدير العام للغابات	(بداية من سنة 2019)

1-نتائج أداء البرنامج :

ترتكز سياسة التنمية في البلاد التونسية على الملائمة بين أسس التنمية المستدامة والمتمثلة في العناصر الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات البيئية بهدف توفير مكونات العيش السليم لكافة المتساكنين وتحسين مستوى العيش.

وتعتمد الرؤيا الاستراتيجية في جانب مهم على الفلاحة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي من القضاء على الفقر وتوفير الامن الغذائي.

ويساهم قطاع الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية عبر تأمين الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة،وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي بالتشجيع على العمل الزراعي وإقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة ومكافحة آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والآثار المدمرة كالفيضانات.

ويوفر القطاع في مجال الغابات عدّة منتجات من أهمّها الخشب والخفاف إلى جانب منتجات غابية ثانوية أخرى. ويوفر استغلالها سنويا مداخيل تقدر بمعدل 16.9 مليون دينار سنويا خلال الخمسة سنوات الأخيرة.. كما يساهم في حماية الحياة البرية وإعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية عبر التشجير ومكافحة حرائق الغابات من ناحية ومحاولة الحد من التصحر جنوب البلاد.

ويساهم قطاع الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية في الناتج المحلي الخام وتوفير حاجيات البلاد من منتوجات فلاحية وحيوانية وخشب وحدات العلفية للقطيع.

تتمثل أهم المحاور الإستراتجية لقطاع الغابات والمراعي وتهيئة الأراضي الفلاحية في:

- تحسين مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التّرفيع في نسبة الغطاء للغابي،
- الحد من مساحة الأراضي المهددة بالانجراف والمحافظة على موارد التربة بيعية والمحافظة على خصوبتها،
- الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.

أما في ما يتعلق بالفاعلين العموميين فنذكر هنا بأن البرنامج عدد 04 يساهم في تحقيق أهدافه فاعلين عموميين وهما : ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي والوكالة العقارية الفلاحية.حيث يساهم : ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتساكنين بالمناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي، مع ضمان المحافظة والتصرف المستدام للموارد الطبيعية عبرتدعيم القدرات المؤسّساتيّة للهياكل القاعديّة، تنويع وتحسين مردوديّة الأنشطة الفلاحيّة، ضمان التّصرّف المستدام في الموارد الطّبيعيّة وتحسين البنية الأساسية. وتشمل التدخلات حسب الأهداف:

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتّرفيع في نسبة الغطاء للغابي،
- الحد من مساحة الأراضي المهددة بالانجراف والمحافظة على موارد التربة و خصوبتها،
- الحد من ضياع مياه السيلان وتعبئتها لفائدة عمليات الأحياء.

أما في ما يتعلق بتدخلات وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية تتجه نحو تعزيز أسطولها بداية من سنة 2014 وذلك لإنقاذ المؤسسة وبالتالي ديمومتها للمساهمة في التنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتشغيل وبالتالي مواصلة القيام بالدور الذي احدثت من أجله حيث أنها تعيل ما لا يقل عن 130 عائلة وتساهم في انجاز جزءا من الاستراتجية الوطنية للمحافظة على المياه والتربة، من خلال تصفية الوضعيات العقارية خاصة ضمن التدخلات التي تنجز في اطار البرامج والمشاريع الممولة خارجيا، إضافة إلى مساهمتها الفعالة والضرورية لمجابهة الكوارث (فيضانات،حرائق ، ثلوج ..)

- **الهدف الإستراتيجي 1.4 : تطوير وظائف وخدمات القطاع الغابي والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :**

يشمل هذا الهدف أساسا تطوير الوظائف والخدمات للقطاع الغابي والرعوي عبر التشجير و حماية الغابات من الآفات والحرائق وكذلك تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصرف في المحميات الطبيعية وحسن استغلال المنتوجات الخشبية وغير الخشبية وتثمينها وتشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي وذلك عبر اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اجمالا فإن الانجازات المرسومة المتعلقة بالهدف كانت مرضية فيما عدى حماية الغابات من الحرائق حيث تم تسجيل 580 حريق وبلغت المساحة الجملية المحترقة حوالي 8900 هكتار من الغابات والغابات الشعراء خلال الفترة الممتدّة من 01 جانفي إلى شهر نوفمبر 2022 وذلك بولايات أريانة وبن عروس وبنزرت وزغوان ونابل وباجة وجندوبة وسليانة والكاف مقارنة بنفس الفترة خلال السنة الماضية 345 حريق والمساحة المتلفة ناهزت 11230,583 هك (دون اعتبار الحرائق المندلعة بالمناطق العسكريّة المغلقة ومناطق العمليات العسكريّة بولاية القصرين والمساحة المحروقة قدّرت بـــ 14 000 هك).

المؤشر 1.1.4: نسبة الغطاء الغابي

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	8,47	8,47	8.5	8.49	99,9	8,56	2024

مقارنة بما تم برمجته سنة 2022 تم تحقيق نسبة إنجاز تساوي 99,9 % تجدر الإشارة إلى أن المساحات المغروسة تحتسب انطلاقا من المعطيات المسجلة بكل مندوبية فلاحية الغراسات المنجزة عن طريق الإدارة،أو المقاولات، التثبيت بالغراسات، غراسة مصدات الرياح، غراسة حواشي الطرقات، التشجير لدى الخواص والغراسات المتعددة الفوائد والتشجير الرعوي بهدف الترفيع في المساحة الغابية لضمان تنمية غابية مستدامة والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية.

وتشمل عمليات التشجير إضافة إلى الفضاء الغابي الطبيعي الأحواض المائية للمحافظة على التربة والحد من انجرافها وحماية المنشآت المائية بالتخفيف من كمية الترسبات، ضفاف الأودية للحد من توسعا على حساب الاراضي الفلاحية، المناطق السقوية بإقامة مصدات الرياح لتحسين

الإنتاجية الفلاحية، الكثبان الرملية الساحلية لحماية المناطق الفلاحية والسكنية والطرقات، المراعي للمحافظة عليها وتنميتها وتحسين انتاجيتها وكذلك بالمناطق الصحراوية بالجنوب لحماية الواحات والطرقات والمناطق الحضرية.

لم نسجل فارقا بين المبرمج والمنجز لسنة 2022 وبالتالي فإن النسق سيمكننا من بلوغ القيمة المستهدفة لنسبة الغطاء الغابي مقارنة بالمساحة الجملية للبلاد لسنة 2024 والمقدرة بـــ 8.56 %.

يتمثل النسق السنوي من التشجير الغابي والرعوي، خلال السنوات الاخيرة، في إنجاز قرابة خمسة آلاف هكتار ولقد شهدت كمية الاشغال المبرمجة تراجعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لعدة أسباب من أهمها :

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية الذي يحول دون استكمال القيام بالأشغال الغابية في أفضل الظروف
- عزوف بعض شركات المقاولات عن المشاركة في طلبات العروض الخاصة بالتشجير ،
- قيام بعض المواطنين بالتصدي للأشغال إثر القيام بعمليات التشجير،
- ارتفاع كلفة الإنجاز المترتبة عن ارتفاع الأجر اليومي ،
- التغيرات المناخية المتمثلة خاصة في تذبذب تساقط الامطار وارتفاع درجات الحرارة وطول مدة موجات الحرارة (من خلال الاحصائيات للمعهد الوطني للرصد الجوي من 1978 الى سنة 2008 سجل تزايد في عدد الايام الحارة بـــ 7 ايام وتدني في عدد الايام الباردة بـــ 10 ايام في كل عشرية كمعدل وطني مع تفاوت بين الجهات)

المؤشر 2.1.4: نسبة الغابات المهيأة

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	31.8	22.4	46.5	23.9	51.4	47.96	**2024**

بلغت مساحة الغابات التي تمتلك أمثلة تهيئة سارية المفعول لسنة 2022 قرابة 117000 هك أي بنسبة 23.9 % من المساحة الجميلة للغابات القابلة للتهيئة والمقدرة بـــ 490 ألف هكتار وبالتالي فإن نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات قد بلغت 51.4 % حيث تم سنة 2022 المصادقة على دراسات التهيئة المندمجة لـــ 7000 هكتار من الغابات بولاية بنزرت. و يعتبر النسق دون المأمول لبلوغ القيمة المستهدفة حيث اقتصر المجهود منذ سنة 2019 على متابعة إنجاز الدراسات موضوع الصفقات المبرمة سابقا نظرا لأنه تم إلغاء الاعتمادات المخصصة للغرض بميزانية البرنامج الوطني للغابات منذ سنة 2018. هذا بالإضافة إلى النقص الحاصل على النطاق الوطني في مكاتب الدراسات في هذا الاختصاص.

ومن المؤمل أن يرتفع النسق خاصة بعد اقتراح ابرام اتفاقية منظمة الاغذية والزراعة لانجاز دراسات أمثلة تهيئة الغابية على مساحة 146000 هك. وهو ما سيمكننا من بلوغ مساحة 235000 هك سنة 2024 و245000 هك سنة 2025 وبالتالي بلوغ القيمة المستهدفة لسنة 2024 والمقدرة بـــ 47.96 %.

المؤشر 3.1.4: نسبة استغلال المنتوج الغابي

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	72	87.1	85	97,6	115	85	2024

خلال سنة 2022 بلغت نسبة استغلال المنتوج الغابي (الخشب) مقارنة بالإمكانيات المتاحة وهي الكميات المعروضة للبيع سنويا 97.6 % بالمقارنة بالتقديرات والتي تساوي 85 % وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 115 % ويعتبر الأداء جيد مقارنة بالقيمة المستهدفة.

يرتكز مؤشر قيس الأداء المتعلق بنسبة استغلال المنتوج الغابي على نسبة كميات الخشب المباعة مقارنة بكميات الخشب المعروضة للبيع، حيث تم عرض كمية من الخشب تقدر بـــ 314650 م3 للبيع خلال سنة 2022 (منها 297376 م3 عن طريق البتات و4282 م3 مسحوبة من بتة الحطب بتاريخ 2021/10/28 تم بيعها عن طريق المراكنة خلال سنة 2022

و12992 م3 عن طريق البيوعات الصغرى والفوترة) وقد تم التفويت في كمية جملية من الخشب تقدر بـــ 307133 م3 أي بنسبة بيع تعادل 97,6 %.

كما شمل الاستغلال الغابي عدة منتوجات أخرى غير خشبية من أهمها الخفاف والإكليل والريحان ومخاريط الصنوبر الحلبي وثمارالخروب كما يبينه الجدول التالي :

نوع المنتوج	الكميات المقترحة	الكميات المباعة	نسبة البيع
الخفاف	49986 قنطارا	40913 قنطارا	% 82
الإكليل	67875 هك	60001 هك	% 88
الريحان	18024 هك	4674 هك	% 26
مخاريط الصنوبر الحلبي	103540 هك	29265 هك	% 28
ثمار الخروب	12594 هك	12594 هك	% 100

يبقى مستوى الاستغلال دون الإمكانيات المتاحة للتثمين المجدي للمنتوج الغابي خاصة بالنسبة للخشب والخفاف حيث تبلغ القدرة الانتاجية السنوية حوالي 500 ألف م3 بالنسبة للخشب و80 ألف قنطار بالنسبة للخفاف ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- النقص الحاصل في عدد أعوان الغابات بالدوائر الغابية لانجاز عملية تطريق الأشجار المعدة للاستغلال
- عدم توفر اليد العاملة المختصة لجني الخفاف بعدد من المناطق
- عزوف اليد العاملة عن العمل بحضائر جني الخفاف ببعض المناطق
- ضعف مردودية العملة والنقص المسجل في وسائل النقل لدى دوائر الغابات لتمكين الأعوان من عملية التأطير والمراقبة بصفة مكثفة ببعض المراكز الغابية
- وجود غابة شعراء كثيفة تحت أشجار الفلين مما يعيق عملية الاستغلال.

المؤشر 4.1.4: نجاعة التدخل الأولي لمجابهة حرائق الغابات

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
هك	5,02	56,3	3	15.3	510	3	2024

خلال سنة 2022 بلغت المساحة للحريق الواحد 15,3 هك وبذلك تكون نسبة انجاز المؤشر 510 % بالمقارنة مع التقديرات ويعتبر النسق دون المأمول لبلوغ القيمة المستهدفة.

حيث تم تسجيل 580 حريق وبلغت المساحة الجملية المحترقة حوالي 8900 هكتار من الغابات والغابات الشعراء خلال الفترة الممتدّة من 01 جانفي إلى شهر نوفمبر 2022 وذلك بولايات أريانة وبن عروس وبنزرت وزغوان ونابل وباجة وجندوبة وسليانة والكاف مقارنة بنفس الفترة خلال السنة الماضية 345 حريق والمساحة المتلفة ناهزت 11230,583 هك (دون اعتبار الحرائق المندلعة بالمناطق العسكريّة المغلقة ومناطق العمليات العسكريّة بولاية القصرين والمساحة المحروقة قدّرت بـــ 000 14 هك).

وقد تمّ تحديد المساحات الغابيّة المحروقة واستخراج خرائط لها من خلال المنظومات الجغرافيّة والصور الجويّة. ويتبين أن 75 % من مجموع الحرائق لم تتجاوز مساحتها الـــهكتار الواحد. ويمثل الجدول التالي تحليل حول سرعة التدخل لمجابهة حرائق الغابات.

ويبين الجدول التالي تحليلا حول سرعة التدخل لمجابهة حرائق الغابات

التوقيت بين ساعة الإعلام بنشوب حريق	عدد
أقل أو يساوي **15** دق	**436**
من **15** دق إلى **30** دق	**83**
أكثر من **30** دق	**61**

وقد تمّ تسجيل عدد 124 حريق خلال سنة 2022 بالفترة المسائيّة (من السّاعة 20 مساءا إلى السّاعة 08 صباحا) موزّعة كالآتي: 48 حريق بولاية جندوبة (21 حريق بدائرة عين دراهم و27 حريق بدائرة جندوبة)، 36 حريق بولاية باجة، 12 حريق بولاية نابل، 11 حريق بولاية زغوان، 04 حرائق بكلّ من ولاية القصرين سليانة، 03 حرائق بولاية منّوبة، حريقين (02) بكلّ من ولاية أريانة والقيروان وحريق واحد (01) بولايتي بن عروس والكاف.

تمّ تسخير كل الإمكانيات المتاحة من وسائل إطفاء ومعدّات ثقيلة ويد عاملة لتأمين التجمّعات السكانيّة وحمايتهم من طرف أعوان الغابات والحماية المدنية وذلك بالتنسيق مع وحدات جيش الطيران بالتدخّل الجوّي في مناسبات عديدة. وكما تمّ تفعيل المخطّط العملياتي لمجابهة الحرائق بالغابات ونجاعة التنسيق والتدخّل خاصّة من ناحية الإنذار المبكّر وسرعة الإعلام الفوري لإخماد هذه الحرائق ممّا يساهم في تقليص المساحات المحترقة حيث خلال هذه السنة تمّ إخماد 436 حريق (بنسبة 75 % من العدد الجملي المسجّل 580 حريق) في حيز زمني لا يتعدّى الـــ 15 دق بين ساعة الإعلام وتدخّل المراكز الموسميّة المتقدّمة وبالتّالي المساحة المتلفة المحروقة لم تتعدّى الـــ 1 هك بالحريق الواحد.

وبالنسبة للحرائق الكبرى، تمّ تحديد المساحات الغابيّة المحروقة واستخراج خرائط بيانيّة من خلال تقنيات الاستشعار عن بعد بالاعتماد على صور الأقمار الصناعيّة والمنظومة الجغرافيّة الحرّة والصور الجويّة.

هذا بالإضافة إلى تنظيم جلسات عمل وملتقيات وزيارات في اطار تبادل التجارب استعدادا لحماية الثروات الغابيّة والمحاصيل الزراعيّة من آفة الحرائق

إنّ وتيرة الحرائق المتزايدة تبين:

- وجود بعض الصعوبة في التنسيق في عمليات اخماد الحرائق بين المتدخلين من حماية مدنيّة ولجنة مجابهة الكوارث ومصالح جهوية.
- نقص في الإمكانيات البشرية من تقنيين وأعوان إطفاء وسائقي المعدّات الثقيلة
- نقص في الآلات الثقيلة وقطع الغيار (الكاسحات والماسحات وحاملات المعدّات).
- نقص في الاعتمادات المرصودة سنويّا لإنجاز أشغال التهيئة الوقائيّة من الحرائق والبنية الأساسيّة.
- قدم وتعطّل شبكة الاتّصال الحالية.
- عدم التمكن من التدخل بالمناطق العسكريّة المغلقة والتي تمثل مصدرا لانتشار النيران بالمناطق المجاورة.
- تعقّد حمليات التدخل بالمناطق المتاخمة للمناطق السكنية.

الهدف الإستراتيجي 2.4 : الحد من المساحات المهددة بالإنجراف واحكام التصرف في موارد التربة :

يتمثل الهدف في الحد من المساحات المهددة بالإنجراف و ما يصاحبه من الحد من ضياع التربة و التحسين في خصوبتها مما يؤدي الى تحسين الانتاج الفلاحي. بالإضافة إلى احكام التصرف في موارد التربة وذلك بمراقبة وتقييم المناطق السقوية من حيث التملح و التغدق. ويعتبر المخطط الخماسي للتنمية 2021- 2025 كمرجع للهدف.

اجمالا فإن الانجازات المرسومة لتحقيق الهدف، الحد من المساحات المهددة بالإنجراف واحكام التصرف في موارد التربة، كانت مرضية ومشجعة، رغم إرتفاع الكلفة الفردية للأشغال

والتطور الكبير على مستوى الأجر اليومي والاعتماد على عملة الحضائر لاعتبارات اجتماعية قصد حل مشكلة العائلات المعوزة دون إعتبار العنصر التنموي. بالإضافة إلى عدم توفر أمثلة حدود المناطق السقوية العمومية الصادرة بأوامر في نسختها النهائية لدى المصالح المختصة الجهوية .

المؤشر 1.2.4: نسبة الأراضي التي وقع تدعيمها وصيانتها

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	50.97	55.94	61.69	60.86	98.7	72.30	2024

بلغت نسبة المؤشر خلال سنة 2022، 60.86% و بذلك تكون نسبة انجاز المؤشر 98.7 % بالمقارنة مع التقديرات. خلال سنة 2022، بلغت نسبة الأراضي التي تمت حمايتها وتدعيمها (من جملة المساحات التي وقع التدخل فيها ضد الإنجراف- 2001-2011 والمقدرة ب641 ألف هك) 60.86 % بالمقارنة مع التقديرات المدونة بالمشروع السنوي للأداء للغابات سنة 2022 وبالتالي تم تحقيق نسبة إنجاز 98.7 %.

سجل المؤشر ارتفاعا تدريجيا من سنة الى اخرى خلال الفترة (2020-2022) ويعتبر النسق مشجعا لبلوغ القيمة المستهدفة ، كما يعبر على التقدم في تنفيذ الهدف الإستراتيجي المتمثل في المحافظة على الأشغال المنجزة لحماية التربة من الإنجراف والمحافظة على خصوبتها. ولكن هذا لا يقلص من مزيد توعية الفلاح بأهمية التهيئة الفلاحية الرعوية .

المؤشر 2.2.4: نسبة المناطق السقوية التي تمت مراقبتها وتقييمها

وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	9.95	8.41	14	16.9	120.7	20.71	2024

بلغت نسبة المؤشر خلال سنة 2022، 16.9% وبذلك تكون نسبة انجاز المؤشر 120.7% بالمقارنة مع التقديرات.

ويرجع ذلك إلى تجاوز مصالح دوائر التربة ظروف جائحة الكوفيد وتوفر بعض الوسائل المادية مما سهل القيام بعملية المتابعة للأراضي من حيث نسبة التملح والتغدق. ويعتبر النسق جيدا مما سيمكننا من بلوغ القيمة المستهدفة والمقدرة ب20.71 % سنة 2024.

ويبقى الأداء دون المأمول نظرا لوجود عامل يستوجب الاخذ بعين الاعتبار به، وهو اتلاف وغياب شبكة قيس الملوحة والتغدق بالمناطق السقوية، و ذلك بولايات باجة، زغوان، جندوبة، الكاف و المنستير.

الهدف المراعي لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص : دعم دور المرأة في التصرف في المنظومات الغابية

يرمي هذا الهدف إلى مزيد تشريك متساكني الغابات وبصفة فعالة في عمليات استغلال المنتجات الغابية مقابل إسداء خدمات تندرج ضمن المحافظة على المنظومات الغابية.

المؤشر : نسبة تمثيلية المرأة بمجالس إدارة مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي :

وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	43	45	50	46	92	50	2024

بلغت نسبة المؤشر خلال سنة 2022، 46 وبذلك تكون نسبة انجاز المؤشر92 % بالمقارنة مع التقديرات. ويعتبر النسق ملائم لبلوغ القيمة المستهدفة والمقدرة بـــ 50 % سنة 2024. يتم التدخل للحث والإحاطة بالمرأة المنخرطة صلب مجامع التنمية الناشطة بالقطاع الغابي لترشح لمجالس إدارة هذه المجامع والاضطلاع بمهام أساسية مثل رئيس أو كاتب عام أو أمين مال وذلك عبر مختلف المشاريع.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

حقق البرنامج 4 نسبة إنجاز بالنسبة لإعتمادات الدفع تساوي 97,8 % موزعة كالآتي : 96,6 % نفقات التأجير و73,8 % نفقات التسيير و98,3 % نفقات التدخلات و 99,9 % نفقات الإستثمار.

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2022	
		ق م تعديلي (1)	(2)	المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	208170	204491	-3679	98,2
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	971	860	-111	88,6
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2 525	2525	0	100%
	اعتمادات الدفع	3055	2742	-313	89,8
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	222 455	175 164	47 291	79%
	اعتمادات الدفع	135 363	148 361	12998	109,6
المجموع	اعتمادات التعهد	224 980	177 689	47291	79%
	اعتمادات الدفع	347 559	356 454	8895	102,6

حقق البرنامج عدد 04 على مستوى تنفيذ الميزانية لسنة 2022 (.454 356..ألف دينارا نسبة إنجاز تساوي 102,6. % مقارنة بقانون المالية (.559 347. ألف دينارا) ويفسر ذلك بالنسب المحققة على مستوى طبيعة النفقة :

- على مستوى التأجير : تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي : 98,2 %.
- على مستوى التسيير : تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي : 88,6 %.

- على مستوى التدخلات : تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي : 89,8 %.
- على مستوى التأجير : تم تسجيل نسبة إنجاز دفعا تساوي : 102,6 %.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022
مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــــــــان الأنشطة	ق.م 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
نشاط عدد 1 التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعوية والتنوع البيولوجي	73 446	67 011	-6 435	91%
نشاط عدد 2 المحافظة على المياه والتربة	61 917	81 350	19433	131%
نشاط عدد 3 تحويل إعتمادات لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (فاعل العمومي) بعنوان التنمية والمحافظة على الموارد الغابية والرعوية والتنوع البيولوجي	1 325	1 325	0	100%
نشاط عدد 4 تحويل إعتمادات لفائدة الوكالة العقارية الفلاحية (فاعل العمومي) بعنوان تهيئة الأراضي الفلاحية	1 200	1 200	0	100%
المجموع	137 888	150 886	12998	109%

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

التقرير السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 05:التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي

رئيس البرنامج بالنيابة:
السيّد منذر الخرّاط
رئيس برنامج القيادة والمساندة

رئيس برنامج القيادة والمساندة

(بداية من 24 نوفمبر 2021)

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
1.5 :تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري	1.1.5 : تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي(مركزي)
	المؤشر2.1.5 :نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية(مركزي)
2.5 :تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري	1.2.5 :المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: عدد المكونين أ1، أ2/ العدد الجملي للمكونين(مركزي)
	2.2.5 :نسبة تبني تقنيات الإنتاج(جهوي)

إنجازات الميزانية لسنة 2022

إعتمادات الدّفع:

(ألف دينار)

214617

(11,3 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

179382

نفقات التسيير:

11098

نفقات التدخلات :

14427

نفقات الإستثمار :

9710

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 5: التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي

البرنامج 5: التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين والإرشاد الفلاحي

البرامج الفرعية:
- البرنامج الفرعي المركزي 1.5 : التعليم العالي والبحث الفلاحي
- البرنامج الفرعي المركزي 2.5 : التكوين والإرشاد الفلاحي
- 24 برنامج فرعي جهوي : الإرشاد الفلاحي

المؤسسات العموميّة ذات الصبغة الإداريّة:
- مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي
- معاهد ومدارس التعليم العالي الفلاحي (11)
- معاهد ومراكز البحث الفلاحي (10)
- وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي
- المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت
- المعاهد القطاعية في التكوين المهني الفلاحي (2)
- المراكز القطاعية للتكوين المهني (7)
- مراكز التكوين المهني الفلاحي والصيد البحري (30)
- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية : خلايا الإرشاد الفلاحي

المؤسسات العموميّة ذات الصبغة غير الإداريّة:
- معهد المناطق القاحلة (فاعل عمومي)
- القطب التكنولوجي (فاعل عمومي)
- المعهد الوطني للزراعات الكبرى (فاعل عمومي)

المراكز الفنية:
- المركز الفني للبطاطا / لمركز الفني للفلاحة البيولوجية/ المركز الفني للقوارص / المركز الفني للتمور / المركز الفني لتربية الأحياء المائية.

البرنامج الخامس: التّعليم العالي والبحث والتّكوين والإرشاد الفلاحي

رئيس البرنامج بالنّيابة: السيّد منذر الخرّاط
رئيس برنامج القيادة والمساندة

(بداية من 24 نوفمبر 2021)

مقرّر وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري عدد 2693 المؤرّخ في 24 نوفمبر 2021

1-نتائج أداء البرنامج:

رؤية البرنامج الخامس " التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي":

- السّهر على النّهوض بالبحث الفلاحي في إطار السّياسة العامّة للدّولة في هذا المجال وذلك **بربط الصّلة** بين مؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي من جهة والتّكوين والإرشاد الفلاحي والمنتجين من جهة أخرى...
- الحرص على جعل مؤسّسات البحث والتّعليم العالي الفلاحي والتّكوين والإرشاد الفلاحي في خدمة الإنتاج الفلاحي والتّنمية.

يعمل البرنامج الخامس : "التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي" على **تطوير المعرفة والتجديد** لمعاضدة مهمة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري في رفع تحديات تنمية القطاع الفلاحي على المدى المتوسط والتي تتمثل أساسا في :

1. تحسين حوكمة منظومة البحث والتعليم والتكوين والارشاد من خلال تشريك مختلف الفاعلين في ضبط الحاجيات وحسن توظيف الموارد وتطوير طرق العمل
2. تطوير المعرفة والتجديد للمساهمة في تحقيق الامن الغذائي وتحسين الانتاج والانتاجية وخلق القيمة المضافة وخلق فرص للاستثمار في التجديد الفلاحي ونقل التكنولوجيا
3. دعم البحث المؤثر للاستجابة لمشاغل الفلاحين والبحارة
4. تطوير سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية

5. التصرف المستدام في الموارد الطبيعية والتأقلم مع التغييرات المناخية
6. تحسين جودة التعليم الفلاحي
7. تطوير منظومة التكوين والارشاد
8. تأهيل مراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري
9. تثمين نتائج البحوث لإعداد مراجع فنية محلية

وذلك بتطوير البحث العلمي الفلاحي بما يكفل النّجاعة التي تقتضيها الفلاحة العصرية وذلك بوضع خطّة لتنمية قطاع البحث الفلاحي تضمّنت بالخصوص تدعيم الهيكلة في اتجاه التّقريب بين المستويين النّظري والتّطبيق الميداني لتيسير انتفاع الفلاّح بنتائج البحث.

أمّا في ما يخصّ الإرشاد الفلاحي فقد واصلت وكالة الإرشاد والتّكوين الفلاحي تنفيذ برامجها لتأمين وتنسيق الأنشطة الإرشادية وتأطير الفلاحة الصغرى ذات الطّابع العائلي مع دعم وتوسيع تجربة تكليف المستشارين الفلاحين للإحاطة بالمنتجين.

كما تمّ العمل على تشريك الفلاّح والهياكل المهنية في ضبط حاجياتهم من الإرشاد الفلاحي ودعم الإرشاد الميداني بتقريب المعلومة من المرشد وتحسين وسائل عمله وتعزيز علاقته بالبحث العلمي.

وتتمثل أهم المحاور الإستراتجية في :

- النهوض بالتعليم العالي والبحث الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة في هذا المجال
- إعداد ورصد وتقييم برامج الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي

<u>الهدف الإستراتيجي 1.5</u> : تحسين جودة التكوين والبحث والتجديد والنقل التكنولوجي لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري:

❖ **<u>تقديم الهدف</u>:** دعم جودة التعليم العالي و تطوير عدد الخرّيجين في الاختصاصات الواعدة و إرساء منظومة بحث وابتكار في القطاع الفلاحي منتجة لقيم مضافة.

يساهم هذا الهدف في متابعة تأطير الطلبة لتحسين جودة التكوين ولتعزيز إقبالهم على مؤسسات التعليم العالي الفلاحي ومتابعة منشورات ونشاطات المدرسين الباحثين المنتمين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي في البرامج البحثية المعروضة على النطاق الإقليمي أو الدولي. كما يساهم هذا الهدف في متابعة نتائج ومخرجات الأنشطة البحثية المنجزة في مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي من خلال تثمينها ووضعها على ذمة المهنة للاستغلال.

❖ **مرجع الهدف:** مخطط التنمية والتوجهات الإستراتيجية للبحث العلمي الفلاحي في أفق 2030.

❖ **مبررات اعتماد المؤشرات:** تم اعتماد المؤشرات لـــــدعم جودة التعليم والتكوين الميداني و متابعة منشورات المدرسين الباحثين المنتمين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي وخلق ديناميكية تنافسية بين الباحثين المدرسين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

تقديم المؤشرات:

✓ مؤشر 1.1.5: تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي

مؤشرات قيس أداء الهدف	وحدة المؤشر	إنجازات 2020 (المعدل)	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (المعدل)	تعديل في طريقة احتساب المؤشر	إنجازات 2022 (حسب كل مؤسسة)	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
تأطير طلبة التعليم العالي الفلاحي حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاحي									
المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس	مدرس لكل عدد من الطلبة	8.4/1	3.07/1	8/1	تحيين طرق احتساب المؤشر حسب كل مؤسسة تعليم عالي فلاحي حسب الاقتراح الوارد بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023	3.52/1	3.64/1	3.77/1	3.96 /1
المدرسة العليا للفلاحة بالمقرن			10.33/1			13.6/1	13.6 /1	13.6 /1	13.6 /1
المعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم			5.23/1			6.94/1	7.65 /1	7.81 /1	8.33 /1
المدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس			8.5/1			9.24/1	9.70 /1	9.70 /1	9.70 /1
المدرسة العليا للمهندسين بمجاز الباب			6.64/1			6.77/1	6.77/1	7.33 /1	7.33/1
المدرسة العليا للفلاحة بالكاف			11.19/1			9.86/1	10.35 /1	10.35 /1	10.89 /1
المدرسة العليا للفلاحة بماطر			8.81/1			8/1	8 /1	9.26 /1	9.26 /1
المعهد العالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا و الجيولوجيا بسكرة			9.46/1			10.21/1	10.21/1	10.65/1	10.65/1
معهد الغابات والمراعي بطبرقة			4.4/1			4.57/1	4.57 /1	4.57 /1	4.92/1
المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت			4.27/1			8/1	8/1	8 /1	8 /1

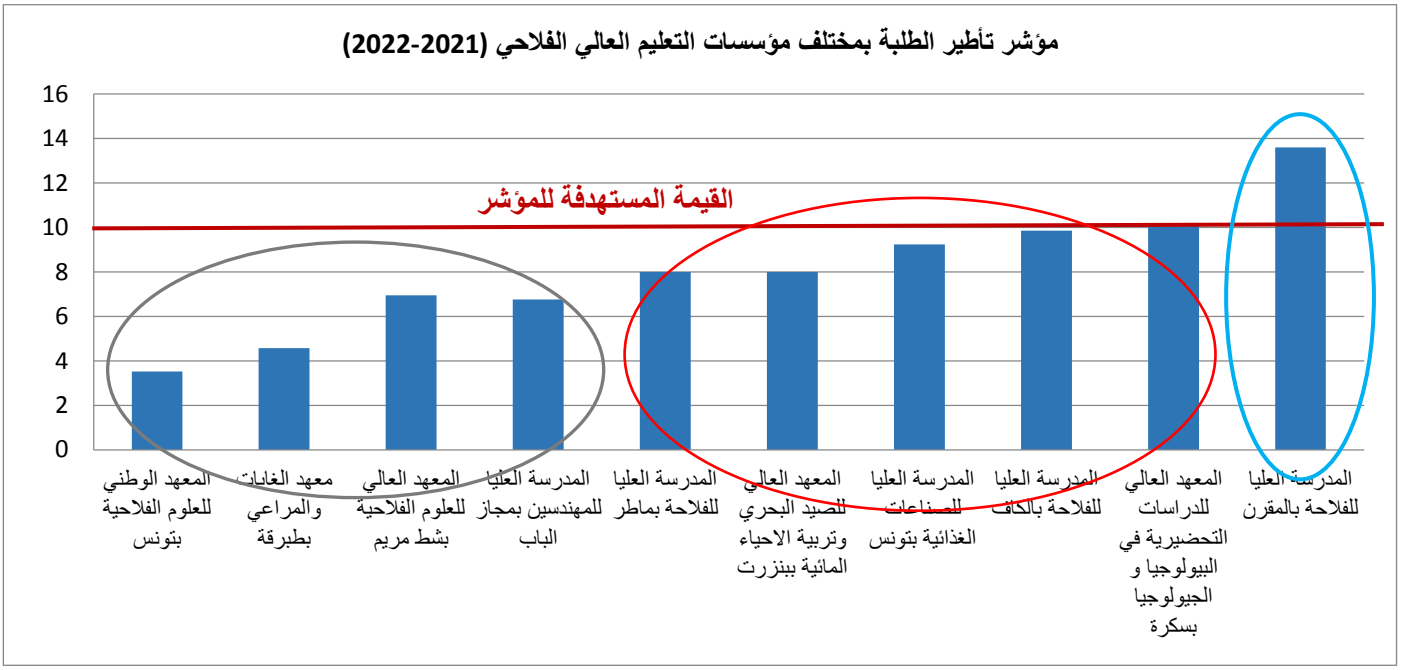

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2022 مع بيان الأسباب:

1-تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

بالنسبة للنتائج المحققة لعام 2022 نلاحظ تباين في الانجازات الخاصة بمؤشر تاطير الطلبة حسب مؤسسات التعليم العالي الفلاحي والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف:

❶الصنف الأول ويمثل المؤسسات التي تجاوزت القيمة المستهدفة للمؤشر (1 مدرس جامعي قار لكل 10 طلبة) وقد تراوحت الانجازات بين 3.52/1 و6.94/1 هذا التجاوز الواضح يرجع أساسا إلى الانخفاض الكبير لعدد الطلبة خلال السنوات الأخيرة .

❷الصنف الثاني ويمثل المؤسسات التي حققت القيمة المستهدفة للمؤشر على غرار المدرسة العليا للفلاحة بالكاف والمعهد العالي للدراسات التحضيرية في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة والمؤسسات التي قاربت تحقيق الهدف مثل المدرسة العليا للصناعات الغذائية بتونس إذ أن النتائج المحققة تتراوح بين 8/1 و10.21/1 والتي تعتبر قريبة من قيمة المؤشر المرجوة.

❸أما بالنسبة للصنف الثالث ويمثل أساسا المدرسة العليا للفلاحة بمقرن فإن النتيجة المحققة تقدر ب13.6/1 وهي نتيجة تعتبر بعيدة على النتيجة المرجو تحقيقها والمتمثلة في 10/1 وذلك يعود لعاملين أساسيين هما:

-انخفاض عدد الطلبة عموما خلال السنوات الأخيرة زيادة على انخفاض الطلبة الناجحين في المناظرة الوطنية للدخول إلى مراحل تكوين المهندسين ونخص منهم الناجحين من المعهد التحضيري للدراسات في البيولوجيا والجيولوجيا بسكرة لكونهم يمثلون طلبة التكوين الهندسي الفلاحي في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

- تقلص عدد المدرسين نظرا لقلة الانتدابات وارتفاع نسبة المحالين على التقاعد.

2-أهمّ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز إقبال الطلبة على التعليم العالي الفلاحي من خلال تحسين جودة التعليم وذلك ب:

- مرافقة مدارس ومعاهد التعليم العالي الفلاحي للتحصل على الإشهاد في التكوين الهندسي الفلاحي.
- إصلاح برامج تكوين التعليم العالي الفلاحي لملائمته مع متطلبات سوق الشغل عبر إعداد مراجع المهن والكفاءات والتكوين.
- تطوير رقمنة التعليم وإدماج التكنولوجيا الحديثة في التكوين.
- تطوير مهارات المدرسين الباحثين في مجالات هندسة التكوين والبيداغوجيا الرقمية واستعمال التكنولوجيات الحديثة للتعليم وطرق التدريس بصفة حضورية أو عن بعد.
- انتدابات المدرسين المبرمجة خلال الثلاث سنوات القادمة

✓ **المؤشر 2.1.5: : نسبة المدرسين الباحثين الذين لديهم على الأقل بحث واحد منشور في مجلة محكّمة خلال السنة الماضية:**

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	55	57	60	60	%100	70	2024

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2022 مع بيان الأسباب:

يهدف المؤشر إلى متابعة الأنشطة البحثية للمدرسين الباحثين في مؤسسات البحث من خلال عدد الإصدارات العلمية التي يقومون بها في إطار المساهمة لجعل منظومة البحث والابتكار في القطاع

الفلاحي منتجة لقيم مضافة تستجيب لرهانات المرحلة والتي تتمحور حول البرامج البحثية ذات الأولوية التالية :

أ- نظم الإنتاج المستدامة في سياق يتميز بتدهور الموارد الطبيعية وتغير المناخ

ب-الاستغلال والإدارة المستدامة لأنظمة إنتاج تربية الأحياء المائية و الثروات السمكية

ت-استغلال وتثمين الموارد الطبيعية في ظل التغيرات المناخية

ث-الإدارة المستدامة للموارد الغابية والرعوية

ج- السياسات الفلاحية والنهوض بالوسط الريفي

ح-سلاسل القيمة للمنتجات الفلاحية

الهدف الإستراتيجي 2.5 : تنمية مؤهلات الفلاحين والعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري :

❖ **تقديم الهدف:** تنمية مؤهلات المنتج وتحسين قدرتهم علي التجديد

يساعد هذا الهدف في تنمية مؤهلات المنتجين والرفع من أداء منظومة الإرشاد الفلاحي عبر :

- تأمين إرشاد وتأطير المستغلات الفلاحية ووحدات الصيد البحري في إطار جهاز وطني يضم هياكل ومؤسسات إدارية ومهنية وخاصة مع ضمان التنسيق بينها.
- التدرج من إرشاد عام إلى إرشاد هادف وحسب الحزم التقنية وذلك بالتركيز على المستغلات ووحدات الصيد البحري القابلة للتطور وإعطاء الأولوية للقطاعات الإستراتيجية.
- توسيع مجالات التدخل لتشمل عناصر التصرف والجودة والاسترسال والكلفة والمحافظة على الموارد الطبيعية وتنظيم المنتجين.
- الاعتماد على طرق ومناهج إرشادية متنوعة وناجعة مثل المدارس الحقلية والتنشيط الريفي والقطع المثالية.
- تفعيل دور الهياكل المهنية والخواص في منظومة الإرشاد.
- إرساء نظام معلوماتي علمي وتقني واقتصادي (محلي).

✓ المؤشر 1.2.5: المستوى الكيفي للتأطير والتكوين: (مركزي):

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	78	74	80	76	%95	87	2024

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2022 مع بيان الأسباب:

شهد هذا المؤشر تقلصا نسبيا حيث شهدت نسبة الإنجازات تراجعا مقارنة بالتقديرات من 76 % إلى 80 % سنة 2022 وهذا ناتجا عن إحالة بعض المكونين على التقاعد.
ولتحسين هذا المؤشر :
- العمل على تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية (مكونين وأعوان تأطير والتسيير) حسب الحاجة.
- وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين المستمر.
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.

✓ المؤشر 2.2.5: نسبة تبني تقنيات الإنتاج(جهوي):

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	47,69	55 ,8	60	56,1	93,5	62,1	2024

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2022 مع بيان الأسباب:

بلغت نسبة تبني تقنيات الإنتاج لسنة 2022 من قبل الفلاحين المؤطرين 56,1% أي بنسبة إنجاز تقدر ب 93,5 %.

تمثل هذه النسبة المعدل السنوي لهذا المؤشر الذي يختلف حسب الولايات والمحاور التي تم التطرق إليها من طرف المرشدين من خلال تنفيذ البرنامج الإرشادي السنوي لفائدة الفلاحين الذين

تم تصنيفهم ضمن مجموعات مستهدفة (أيام إعلامية وحصص تطبيقية و زيارات منظمة وقطع مشاهدة ومدارس حقلية...).

يوجد تباين منخفض بين التقديرات والانجازات الخاصة بمؤشر تبني تقنيات الإنتاج ويرجع هذا التباين أساسا إلى انخفاض عدد المرشدين.

علما وأنّ نسبة الإحاطة بالفلاحين قد بلغت سنة 2022 نسبة 29,1 % وهو تحسّن نسبي مقارنة بسنة 2021 حيث قدرت ب 23,6 % . يرجع هذا التحسن بالأساس إلى مقتضيات المنشور عدد 115 بتاريخ 01 جويلية 2022 والذي أكّد على التفرغ التام للمرشدين للإحاطة بالفلاحين، لكن تبقى هذه النسبة ضعيفة جدا وتعكس الصعوبات التي تشهدها منظومة الإرشاد الفلاحي الميداني من تقلص للموارد البشرية والمادية وغيرها..

وفي إطار الرفع من مهارات الفلاحين وبالتالي تحسين إنتاجهم والرفع من مداخيلهم، تم إنجاز الأنشطة الجماعية والتدخلات الفردية من قبل جهاز الإرشاد الفلاحي، إلا أن نسبة مشاركة الفلاحين في هذه التظاهرات تراجعت إلى61,1 % نظرا لعدة عوامل أهمها نقص الموارد البشرية المختصّة، نقص مستجدات البحث القابلة للتطبيق على مستوى الضيعة خاصة في ظل نقص الموارد المائية والفقر المائي الذي تعيشه البلاد، ونقص في الموارد اللوجستية .

ملاحظة حول المؤشّر: كل المعطيات المتعلّقة بهذا المؤشّر هي معطيات تقريبيّة تقديريّة نظرا لصعوبة الحصول على أرقام صحيحة ودقيقة جدّا على كامل ولايات الجمهوريّة التّونسيّة.

2-تنفيذ ميزانيّة البرنامج:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــان النفقات		تقديرات 2022 ق.م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	185 430	179 382	-6 048	%96.74
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	12 030	11 098	-932	%92.25
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1175	1175	0	%100
	اعتمادات الدفع	11 793	14 427	2 634	%122.33
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	16709	12241	4468	73%
	اعتمادات الدفع	9 000	9 710	710	%107.89
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	–	–	–	–
المجموع	اعتمادات الدفع	218 253	214 617	-3 636	%98.33

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

رقم النشاط	النشاط	قانون المالية التعديلي 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
1	التعليم العالي الفلاحي	59 349	51 702	7 647	% 87.11
2	البحث الفلاحي	53 262	47 222	6 040	% 88.66
3	تثمين نتائج البحث	9 730	10 286	- 556	% 105.71
4	التكوين المهني الفلاحي	36 224	32 706	3 518	% 90.29
5	الإرشاد الفلاحي	42 158	40 602	1 556	% 96.31
6	تحويل إعتمادات لفائدة معهد المناطق القاحلة بمدنين	16 765	15 456	1 309	% 92.19
7	تحويل إعتمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب	765	540	225	% 70.59
	المجموع العام (دون إعتبار الموارد الذاتية)	218 253	198 517	19 739	% 90.96

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات الميزانيّة لسنة 2022 مع بيان الأسباب:

شهدت سنة **2022** تنفيذ جميع البرامج المخطط لها بنسبة تقدر بـــــ 90.96%، وقد شهدت كل الأنشطة نسبة إنجاز تقدر كما يلي :

- التعليم العالي الفلاحي بنسبة 87.11%،
- البحث الفلاحي بنسبـــــــــــــــــــة 88.66%،

✓ يمكن تفسير نسبة إنجاز نشاطي التّعليم العالي والبحث الفلاحي بطول الإجراءات الإداريّة في تنفيذ مناظرات التّرقية في أسلاك الإداريين والفنّيين والعملة بعنوان سنتي 2021 و 2022 وهو ما أثّر على نسبة استهلاك الاعتمادات المرسّمة في قسم التّأجير، إضافة إلى عدم تنفيذ مناظرة الإنتداب في سلك الأساتذة المساعدين للتّعليم العالي الفلاحي بعنوان سنة 2021، كذلك مواصلة الأعوان الملحقين لدى مؤسّسات أخرى لإلحاقهم وعدم رجوعهم إلى مؤسّساتهم الأصليّة التّابعة لمنظومة البحث والتّعليم العالي الفلاحي.

- تثمين نتائج البحث بنسبة 105.71%،
- التكوين الفلاحي بنسبـــــــــــــــــة 90.29%،
- الإرشاد الفلاحي بنسبـــــــــــــــــة 96.31%،
- تحويل إعتمادات لفائدة معهد المناطق القاحلة بمدنين بنسبة 92.19%،
- تحويل إعتمادات لفائدة القطب التكنولوجي بالجنوب بنسبة 70.59%،

وصف للتحديات والصعوبات والتدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج

*** بيان وتحليل أهمّ الإشكاليّات والنقائص المتعلّقة بتنفيذ البرنامج:**

البرنامج الفرعي المركزي 5-1 التّعليم العالي والبحث الفلاحي:

← صعوبات خاصة:

- تعدّد المتدخّلين في تثمين نتائج البحث وقلّة التّنسيق بينهم مما يؤدي الى تشتت المجهودات والموارد الماليّة والبشريّة.

- الدور المتواضع الذي تؤديه المهنة في تثمين نتائج البحث علما أنه يتم تشريكها في كل الهياكل واللجان المحدثة للغرض.

هذا وقد تم كذلك تسجيل عديد النقائص شملت المجالات التالية:

❖ **على المستوى العلمي:**

- تشتّت البرامج والمؤسّسات البحثيّة مما ينجر عنه ضعف نجاعة البحث. وبالتالي، فإن مراجعة خارطة منظومة البحث العلمي من حيث المحتوى العلمي بات ضروريا لتحقيق التكامل بين برامج البحث ولتثمين أفضل للموارد البشرية والمادية.
- نقص استغلال العديد من نتائج البحث نظرا لغياب الهياكل المختصة صلب مؤسّسات البحث وقلّة التّنسيق بين مختلف المتدخّلين في تثمين مخرجات البحث الفلاحي.

❖ **على المستوى الإداري والمالي:**

- صعوبة اقتناء معدات البحث وطول آجال الإجراءات الخاصة بالشراءات ضمن نظام الشراءات المجمعة.
- بطئ صرف الاعتمادات: صعوبة تطبيق النصوص القانونية وخاصة المتعلقة بالشراءات المجمعة على مشاريع البحث بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي الذي أصبح له انعكاسات سلبية على سير عمليات البحث في صورتها الحالية.
- عدم التوافق بين الاحتياجات المالية لمشاريع البحوث والميزانيات المخصصة لها.
- عدم جاهزية مؤسسات البحث لتغيير الصبغة من حيث توفر الإطار الإداري والمالي ومن حيث البنية التحتية البحثية ومن حيث القدرة على استقطاب موارد مالية ذاتية.

❖ **على مستوى وسائل النقل و وسائل العمل:**

- نقص حاد في وسائل النقل مما أدى إلى صعوبات في إنجاز كل الأنشطة البحثيّة والإداريّة.
- تقادم أسطول النقل الذي يفوق معدل سنه 10 سنوات.
- نقص في بعض المعدات البحثية المخبرية و في حسن إدارتها وضعف الميزانية المخصصة لأقتناء المعدات والمستلزمات الفلاحية.

← التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

- المتابعة اللصيقة التقنية والمالية لمشاريع البحث التي في طور الإنجـــاز بمؤسســـات البحث والتعليم العالي الفلاحي وتقييم أنشطتها البحثية من خلال المطالبة بالتقـــارير الدورية و برمجة زيارات ميدانية للمؤسسات وعقد اجتماعات دورية.
- مراجعة خارطة البحث العلمي الفلاحي قصد تحقيق تكامل بين برامج البحث وتجنب الازدواجية.
- تحسين مرئية الأنشطة البحثية والنتائج المتوصل إليها عن طريق إنشاء منصة رقمية صلب مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي لمتابعة وتقييم برامج البحث الفلاحي.
- اعتماد وتأهيل المخابر طبقا للمواصفات الدولية.
- الإنطلاق في المرحلة الأولى الخاصة بإرساء منهجية الجـــودة بمؤسســـات البحـــث الفلاحي والتي تتمثل في التقييم الذاتي.
- الإحاطة العلمية بالباحثين الشبان في إعداد مشاريع البحـــث الوطنيـــة والدوليـــة. (هندسة المشاريع)
- مواصلة العمل على إعداد قواعد بيانات خاصة بمنظومة البحث الفلاحـــي (قاعـــدة بيانات للمدرسين الباحثين وقاعدة بيانات للمشـــاريع البحثيـــة (المشـــاريع الوطنيـــة ومشاريع التعاون الدولي)).
- تنمية الموارد البشرية بتكثيف الدورات التكوينية في مجالات محددة.

البرنامج الفرعي المركزي 5-2 التّكوين والإرشاد الفلاحي:

← صعوبات خاصة:

- بطئ من بعض المجالس الجهوية لصرف الإعتمادات المفتوحة لفائدة المؤسسات الراجعة لها بالنظر.
- بطئ من بعض المقاولين في إنجاز المشاريع في المدة المحددة.
- مزيد تكوين المديرين الجدد في ميزانية التصرف والتنمية.
- تقادم الفضاءات والتجهيزات والمعدات البيداغوجية في بعض المراكز .
- التأخير في إنجاز فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي بصدد التأهيل.

- عزوف الشباب عن التكوين المهني الفلاحي.
- ضعف الجانب الفني لبعض إطارات التكوين وخاصة المنتدبين الجدد.
- تقادم الفضاءات وافتقار بعض المؤسّسات إلى المعدات والتجهيزات البيداغوجية الضرورية للتكوين.
- ضعف نسبة إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل (40 %).
- صعوبة في تشريك المهنة في تحديد حاجيات التكوين وتركيز نمط التكوين مع المؤسسة.
- بطئ في استكمال نظام الجودة ببقية المراكز المؤهلة.
- افتقار الجهاز إلى سلك متفقدين ومساعدين بيداغوجيين.
- بطئ في تفعيل بعض اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.
- صعوبة التصرف في الضيعات الفلاحية الملحقة بمؤسّسات التكوين المهني الفلاحي مرتبطة أساسا بتقلص عدد رؤساء الضيعات الفلاحية وقلة خبرة المتواجدين منهم.
- عدم إستقرار العملة الفلاحيين.
- نقص في التأطير اللصيق للفلاحين الذي يتطلب عدة إمكانيات مادية و بشرية ، علما وان سنة 2021 تراجعت نسبة الإحاطة الميدانية للفلاحين لتقدر ب حوالي 23.7 % ونسبة مشاركة الفلاحين في الأنشطة الإرشادية بحوالي 60 %.
- توزّع مهمة الإرشاد على كافة المصالح الفنية لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي مما أفضى الى تشتت الجهود وتوزّع المسؤولية وبالتالي صعوبة المساءلة،
- ضعف الترابط والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وجهاز التكوين والإرشاد في الفلاحة والصيد البحري ممّا حدّ من تثمين مخرجات البحث ونشر المستجدات الفنية والاقتصادية والتحويلية والتنظيمية والبيئية والتسويقية لدى الفلاحين والبحارة،
- تعدّد المتدخلين وضعف التنسيق بين المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي والمراكز الفنية والمستشارين الخواص والإدارات المركزية والبحث العلمي في مجال الإرشاد وتضارب النماذج والنصائح والمهام الإرشادية خاصة فيما يتعلق بمهام المرشدين الفلاحيّين،
- غياب الربط بين التكوين والإرشاد بفعل انتماء المكلفين بهما إلى هياكل إدارية مختلفة،

- اعتماد أنماط إرشاد تعتمد إملاء المعلومة الفنية من أعلى إلى أسفل ولا تعترف بالمهارات والتجارب المكتسبة والمطورة من طرف الفلاحين والبحارة على مدى أجيال،
- تزويد الفلاحين بالمدخلات والتجهيزات الفلاحية بالتقسيط من طرف المزودين سهّل اقتحامهم لمجال الإرشاد الفلاحي دون دراية مثلى بمبادئه في تضارب صارخ للمصالح باعتبار أنّ جلّهم يؤثر الربح المادي على حيادية الإرشاد وفعاليته،
- تخصيص ما يناهز ثمانين بالمائة من وقت المرشدين العموميين للقيام بأشغال أخرى متضاربة مع الإرشاد مثل توزيع الأعلاف المدعمة والضابطة العدلية (مراقبة حفر أبار بدون رخصة والبناء بدون رخصة في الأراضي الفلاحية وتقليع الأشجار بدون رخصة إلخ.). ممّا أدى إلى نسف الثقة بين الفلاح والمرشد وتوتير العلاقة بينهما إلى حدّ منع المرشدين من دخول المستغلات الفلاحية لإسداء المعلومة الإرشادية،
- تراجع كبير لعدد المرشدين من 852 سنة 1992 إلى 307 سنة 2021 مما انعكس سلبا على تأطير الفلاحين والإحاطة بهم،
- نقص وسائل النقل وتقادمها حرم العديد من الفلاحين من خدمات المرشدين اللصيقة،
- غياب التجهيزات الفنية بالخلايا الترابية للإرشاد الفلاحي لا يساعد المرشدين الفلاحيين على التشخيص المبكر للأمراض ومعرفة مدى توفر الأسمدة بالتربة وبالنباتات حتى يقع ضبط الكميات اللازم توفيرها بدقة،
- ضعف هيكلة المهنة (حوالي 5%) عمّق من صعوبات الإرشاد الفلاحي حيث يطلب من 307 مرشد فلاحي تأطير أكثر من 516 ألف مستغلة فلاحية دون أن تتوفر لهم الوسائل اللوجستية اللازمة (وسائل نقل، إنترنت، تجهيزات فنية للتشخيص، إلخ.)،

  ○ ← التدابير لتدارك الإشكاليات والنقائص:

- تحديث بعض مراكز التكوين بإسراع في إنجاز تأهيل فضاءات وتجهيزات البيداغوجية وذلك للحد من عزوف الشباب على التكوين وتحسين ظروف ملائمة للإقامة والإعاشة للمتكونين والرفع من جودة التكوين.
- تكثيف عمليات المتابعة والتأطير لبعض المديرين المنتدبين حديثا لإنجاز مراحل مشاريع التأهيل.

- مواصلة تدعيم المؤسسات التكوينية بالموارد البشرية (مكونين وأعوان تأطير والتسيير) حسب الحاجة.
- وضع آليات جديدة لترقية المكونين بالاعتماد على برامج تكوين المستمر.
- دعم مؤهلات إطارات التكوين من خلال تنفيذ دورات فنية لتكوين المكونين.
- مراجعة المقادير المعتمدة لساعات التكوين الإضافية لاستقطاب الكفاءات بصفة وقتية.
- استكمال فضاءات الإقامة والتكوين بالمراكز الجديدة والتي هي بصدد التأهيل مع الإسراع في الإنجاز.
- مراجعة التوزيع الجغرافي لمراكز التكوين المهني الفلاحي وإعادة النظر في اختصاصاتها حسب خصوصيات الجهات إقليميا.
- إحداث آليات جديدة لاستقطاب المتكونين
- تمكين المتكونين من منحة خصوصية خلال فترة التكوين.
- ربط منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي في عملية التوجيه وإحداث المعابر بين مختلف المسالك التربوية والتكوينية.
- إحداث خلية لرصد المهن الجديدة قصد استباق حاجيات التكوين بالتنسيق مع المهنة ووزارة التكوين المهني والتشغيل.
- تحفيز المؤسسات الاقتصادية التي تشغل خريجي التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري.
- إجبارية متابعة تكوين مسبق في الاختصاص قبل ممارسة نشاط في الفلاحة والصيد البحري.
- استكمال مدونة المهن والكفاءات في الفلاحة والصيد البحري.
- تركيز مجالس المؤسسة برئاسة المهنيين بصفة تدريجية بالمراكز المؤهلة.
- العمل بعقود برامج تحدد بالشراكة مع المهنة تضبط أهداف وأنشطة التكوين في الفلاحة والصيد البحري.
- تحفيز المؤسسة الاقتصادية لاعتماد نمط التكوين بالتداول والتدريب المهني: منها التغطية الاجتماعية، والمنح التحفيزية.
- العمل على استكمال نظام الجودة للدفعة الثانية للمراكز المؤهلة.
- انتداب إطارات خاصة بالمساعدة والتفقد البيداغوجي.
- مواصلة تفعيل اتفاقيات الشراكة الإطارية المبرمة مع بعض المؤسسات التكوينية الأجنبية.

- توطيد العلاقة بين مكوّنات سلسلة المعرفة (مراكز بحث علمي، مراكز فنية، مراكز تكوين مهني، جهاز الإرشاد الميداني والمجامع المهنية المشتركة والهياكل المهنية القاعدية) لتثمين مخرجات البحث في الفلاحة والصيد البحري،
- إرساء شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الإرشاد الفلاحي واعتماد التوكيل الإرشادي تأسّيا بالتوكيل الصحي،
- المرور من الإرشاد الفلاحي (نشر المعلومة الفنية بصفة عمودية تنازلية من المرشد إلى الفلاح) إلى الاستشارة الفلاحية (تبادل المعلومات الفنية والاقتصادية والتحويلية والبيئية والتنظيمية والتسويقية بين الفلاح والمرشد مع الإقرار بالزاد المعرفي للفلاحين المتوارث عبر الأجيال)،
- ربط جهاز التكوين والإرشاد على المستوى الجهوي،
- اعتماد تكنولوجيات الإعلام والإتصال لإسداء خدمات إرشادية عن بعد وإرسال البلاغات والإنذارات المبكرة لمجابهة الجوائح ونشر المعلومة بسرعة وعلى أوسع نطاق ممكن في ظل العدد المحدود للمرشدين،
- إحكام تنسيق العمليات الإرشادية بين كافة المتدخلين في اتجاه توحيد الخطاب الإرشادي والتوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية وإرساء مبدأ المسائلة،
- اعتماد برامج إرشادية موجهة للهياكل المهنية القاعدية ومتابعتها وتقييمها من طرف وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي.
- تركيز مجموعات مستهدفة متجانسة لها نفس الإهتمامات و الحاجيات عوضا على التأطير الفردي
- حث الفلاحين على تنظيمهم صلب هياكل مهنية
- إعداد برامج إرشادية هادفة
- اختيار مواضيع ذات أولوية بالنسبة للفلاحين مثل التسويق و المحافظة على البيئة مع تحيين و تبسيط المعلومة
- ترغيب الفلاحين في المشاركة في الأنشطة الإرشادية باستعمال طرق إرشادية متطورة مثل المدارس الحقلية ...

التقرير السنوي للأداء لسنة 2022

البرنامج عدد 09:القيادة والمسانده

رئيس البرنامج : السيد منذر الخراط	المدير العام للمصالح الإدارية والمالية	(بداية من سنة 2018)

الأهداف الإستراتيجية	مؤشرات قيس الأداء
الهدف 1.9 :وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج الأخرى	المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير(مركزي + جهوي)
الهدف.2.9: مزيد إحكام التصرف في الوسائل المادية	المؤشر 1.2.9 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة (مركزي +جهوي)
	المؤشر2.2.9 : معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل (مركزي +جهوي)
الهدف.3.9. تحسين جودة الخدمات	المؤشر 1.3.9: نسبة الربط بشبكة الأنترنات على مستوى المركزي والجهوي (مركزي +جهوي)

الهياكل المتدخلة في البرنامج عدد 9: القيادة والمسانده

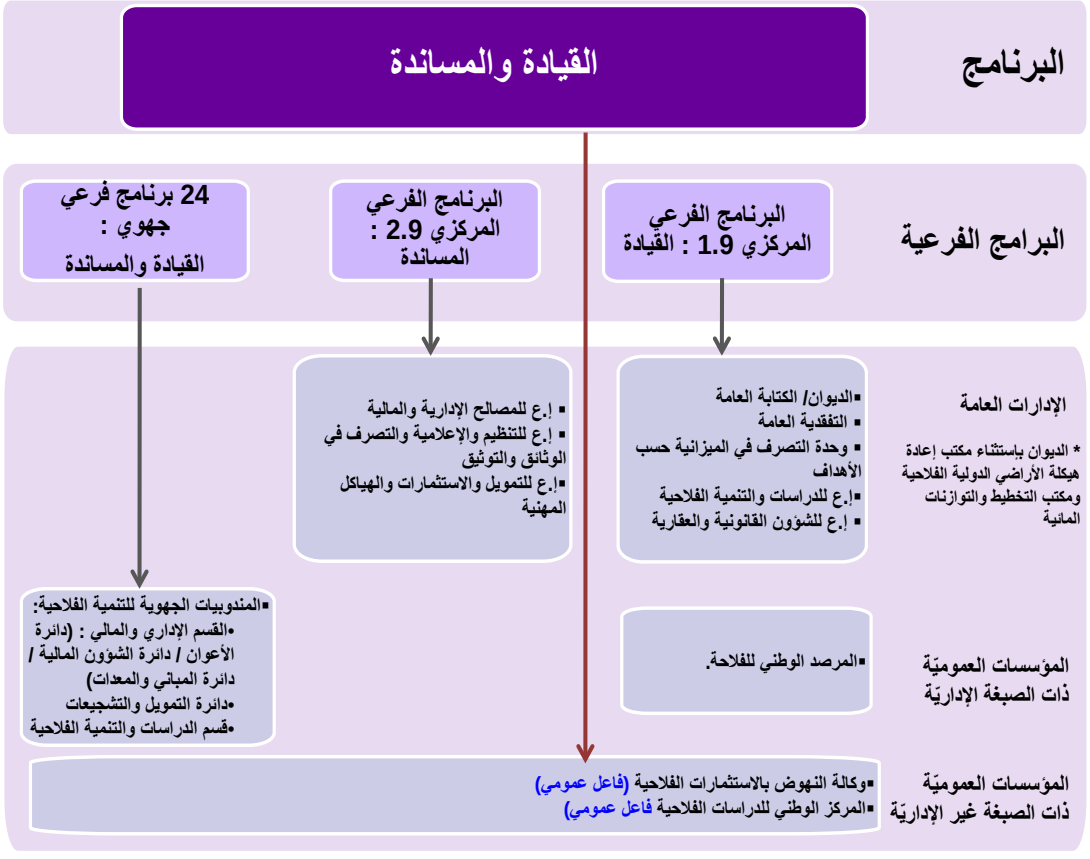

إنجازات الميزانية لسنة 2022 :

إعتمادات الدّفع

(ألف دينار)

231199

(12,2 % من ميزانية المهمة)

نفقات التأجير:

130244

نفقات التسيير:

25812

نفقات التدخلات :

19934

نفقات الإستثمار :

55209

البرنامج عدد 09:القيادة والمساندة

1-نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج العملياتية والتنسيق فيما بينها لضمان تكاملها في إطار منظومة متجانسة تضمن تحقيق الأهداف الوطنية لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة. فبرنامج القيادة والمساندة يسعى إلى تقديم الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى ودعم قدراتهم في التصرف الإداري والمالي.

حيث يحتل العمل الإداري صلب الهياكل الإدارية بمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مكانة هامة في بلورة التوجهات الاقتصادية للقطاع والمساهمة في تحقيق أهدافها بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية.

فمصالح القيادة والمساندة تتدخل أفقيّا من أجل تقديم الدّعم المادي والإداري والفنّي للبرامج العملياتية والتّنسيق بينها.

وفي هذا الصدد ولاستحثاث نسق نمو القطاع الفلاحي يجري العمل على تركيز هيكلة إدارية عصرية تتّسم بدعم الموارد البشرية وإدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمة مختلف المتدخلين في القطاع.

و تتمثل المحاور الإستراتيجية لبرنامج القيادة و المساندة في :

- تركيز هيكلة عصرية،
- دعم الموارد البشرية،
- إدخال التقنيات الحديثة من وسائل وبرمجيات ووضعها على ذمّة المتدخلين في القطاع.

الهدف 1.9: وضع الكفاءات اللازمة على ذمة المصالح لتأمين تنفيذ البرامج:

تقديم الهدف : يتمثل الهدف في العمل على دعم الهياكل المركزية والجهوية بالكفاءات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك عبر تفعيل الترقيات، والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة مع إنعدام الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد لبلوغ السن القانونية وعلى إحالة بعض الأعوان على التقاعد الإستثنائي قبل بلوغ السن القانونية تبعا لأحكام القانون عدد 51 لسنة 2017.

المؤشر 1.1.9: نسبة التأطير

بطاقة المعطيات المتعلقة بمؤشر نسبة التاطير لسنة **2022**

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	22	21.6	21.4	**20.9**	**98**	20.8	**2024**

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022 :

- إنعدام الإنتدابات توازيا مع إحالة الإطارات من الصنف الفرعي أ1 وأ2 للتقاعد (الأمر الرئاسي عدد 542 لسنة 2022 المؤرخ في 13 جوان 2022).
- تسوية وضعية عملة الحضائر الدفعة الأولى 1178 عامل (الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها)

الهدف 2.9: مزيد احكام التصرف في الوسائل المادية :

المؤشر 1.2.9:معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة :

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
لتر/100كم	9.2	10.8	8.2	10.8	%131	10.7	2024

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2022 :

- تهرم أسطول النقل مما يؤدي الى استهلاك أكثر للوقود نظرا لكبر عمر وسائل النقل
- الزيارات الميدانية باستعمال الشاحنات والسيارات رباعية الدفع

تشديد إحكام التصرف في استهلاك المحروقات والتحكم في الطاقة بـــ:

- اصدار مناشير احكام التصرف في وسائل النقل
- استعمال منظومة أجيليس AGILIS والعمل على تطويرها
- متابعة كشوفات استهلاك الوقود المعدة دوريا و لفت أنظار المسؤولين بالإدارات المركزية والجهوية إلى الإخلالات التي يمكن ملاحظتها على غرار تفاوت المعدلات المسجلة بالمقارنة مع النتائج السابقة ومع معطيات الصانع.
- تحسيس المستعملين من خلال التواصل اليومي في مجال حسن استغلال وسائل النقل والسياقة الرشيدة.

المؤشر 2.2.9:معدل كلفة إصلاح وصيانة وتعهد وسائل النقل

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2022	القيمة المستهدفة	السنة
ألف دينار	634	672	718	721	100	718	2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022 :

بلغت نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 100 % لسنة 2022 و يعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها تهرم الأسطول و كثرة الأعطاب بالإضافة إلى الزيادة في أسعار قطع الغيار و خاصة منها الأصلية.

على مستوى متابعة الورشات وصيانة السيارات :

نظرا لتقادم أسطول النقل فانه سيتم المحاولة في التقليص في كلفة الصيانة وذلك بالعمل على :

- إصدار مناشير تحث على احترام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل
- تكثيف عمليات المراقبة الدورية لوسائل النقل

- استعمال منظومة التصرف في وسائل النقل
- العمل على تجهيز الورشة المركزية بكاميرات للمراقبة والات تسجيل حضور العملة بالبصمة
- متابعة ايواء السيارات ومراقبتها وتحجير استعمال السيارات رباعية الدفع الا للمصلحة واخذ تدابير واجراءات تاديبية ضد كل مخالف.
- العمل على مراقبة السيارات باستعمال منظومة مراقبة وسائل النقل عبر الأقمار الصناعية.
- الإحالة على عدم الاستعمال السيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة والاختصار على صيانة السيارة التي تعتبر اقل استهلاك للوقود وأقل كلفة.
- جرد قطع الغيار الزائدة عن الحاجة وإعادة توظيفها لفائدة الهياكل الجهوية

الهدف 3.9: تحسين جودة الخدمات:

المؤشر 1.3.9 : نسبة الربط بشبكة الأنترنات

وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	100	100	100	100	100	100	2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الانجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022 :

بلوغ نسبة 100 % من النتائج سنتي 2021 و2022 مقارنة بالتقديرات المتوقعة بالنسبة لنفس السنتين المذكورتين وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها منذ سنة 2016 عبر الشروع التدريجي في تجديد وتعويض المعدات الشبكية وصيانة الشبكة المعلوماتية تطويرها بالإضافة إلى الرفع من سرعة تدفق خطوط تراسل المعطيات بين الوزارة والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من جهة وبين مؤسسة التعليم العالي الفلاحي من جهة أخرى للحصول على خدمات الأنترنات مع تنظيم وترشيد عمليات الولوج والربط بالشبكة، ومن المنتظر الترفيع في نسق عمليات الربط عبر التجديد التدريجي لأسطول الحواسيب وللمعدات الشبكية بقاعة الإعلامية خلال السنوات القادمة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج :

جدول عدد 1 :
تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م تعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	135772	130244	-5528	96
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	26106	25812	-294	98,87
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	19938	19938	0	100
	اعتمادات الدفع	19938	19934	-4	100
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	103713	62142	-41571	60
	اعتمادات الدفع	42736	55209	12473	129
المجموع	اعتمادات التعهد	285529	238136	-47393	83,40
	اعتمادات الدفع	224552	231199	6647	102,96

*دون اعتبار الموارد الذاتية

بلغت نسبة تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة خلال السنة المالية 2 (**اعتمادات الدفع**) **102.96%** من جملة الإعتمادات المرسمة ,وتتوزع نسب تنفيذ الميزانية حسب تبويب النفقات كما يلي:

القسم 01: نفقات التأجير:تم إستهلاك مبلغ **130,243 م.د** من جملة الإعتمادات المرسمة بقانون المالية **135,772م.د** أي بنسبة إنجاز تساوي**96%**,مع العلم أنه قد تم خلال السنة إسناد منحة موازنة بقيمة **0,259 م.د** لفائدة المركز الوطني للدراسات الفلاحية لتغطية جزء من كلفة أجور الأعوان وتحويل مبلغ **9,153 م.د** لدعم نفقات التسيير لفائدة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لتسوية جزء من ديونها تجاه المزودين العموميين وتحويل مبلغ **0,566 م.د** لفائدة برنامج الصيد البحري بقسم نفقات الإستثمارات لخلاص المزودين والمقاولين.

القسم 02: نفقات التسيير:تم إستهلاك مبلغ **25,812 م.د** من جملة الإعتمادات المفتوحة **26,106 م.د** أي بنسبة إنجاز تساوي **98,87%**.مع العلم أنه تم تخفيض نسبة 20% من منحة الدولة بعنوان التسيير المرسمة لفائدة المؤسسات العمومية الخاضعة والغير خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

القسم 03: نفقات التدخلات:تم إستهلاك مبلغ **19,934م.د** من جملة الإعتمادات الموزعة **19,938/ م.د** أي بنسبة إنجاز تساوي **100 %**, مع العلم أنه قد تم تحويل مبلغ متوفر بقيمة **1,603 م.د** لفائدة قسم التسيير لتسوية جزء من الديون تجاه المزودين العموميين.

القسم 04: نفقات الإستثمار:تم إستهلاك إعتمادات نعهدا ودفعا بنسبة **60% و 129%** من جملة الإعتمادات المفتوحة بقانون المالية 2022.

وتعد نسبة تنفيذ الميزانية للسنة المالية 2022 مقبولة إجمالا مقارنة بتنفيذ الأنشطة المبرمجة

جدول عدد 2 :
تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب الأنشطة (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان الأنشطة	تقديرات 2022 (ق.م , تعديلي) 1	إنجازات 2022 2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2022	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نشاط عدد 1:الإشراف والدراسات والتشريع	12439	11203	-1236	90%
نشاط عدد 2: الدعم المالي واللوجستي	47325	43980	-3345	92,93%
نشاط عدد 3:التصرف في الموارد البشرية	9873	9851	-22	99,77%
نشاط عدد 4: دعم التنمية	25947	41476	15529	160%
نشاط عدد 5: مساندة (تأجير)	116138	111912	-4226	96,36%
نشاط عدد 6:تحويل إعتمادات لفائدة وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية بعنوان التشجيع على الإستثمار	12830	12777	-53	99,59%
المجموع	224552	231199	6647	102,96%

بالنسبة للنشاط 3 هناك بقايا إعتمادات مرسمة لفائدة ودادية وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري تم تحويلها للنشاط 2 :الدعم المالي و اللوجستي.

أما بالنسبة للنشاط 5 التأجير فقد تم تحويل إعتمادات من هذا النشاط لفائدة النشاط 2 :الدعم المالي و اللوجستي.

بالنسبة للنشاط الثالث : التصرف في الموارد البشرية نلاحظ أن الفارق متأتي من إحالة الأعوان على التقاعد و إرتفاع عدد الأعوان الملحقين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني.